رسالة النور
مايو 2025
605

CEOSS 75 Years

- كيف يمكن تحقيق المساواة؟

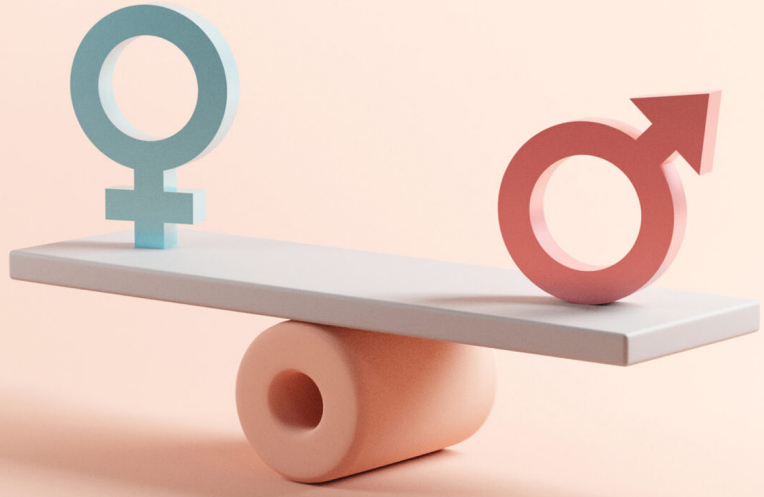

- المساواة من حق الجميع

- اقرأ في مجلة الحائط

- المساواة.. أرقام صادمة وآمال ممكنة

رسالة النور

تصدرها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

أسسها الدكتور القس صموئيل حبيب سنة ١٩٥٦

مجلس التحرير

رئيس مجلس الإدارة: د. ق. أندريه زكي

رئيس التحرير: حسني ميلاد

مدير التحرير: جيهان عيد

تصميم غلاف وداخلي: إيزيس عطية

تحرير ومراجعة لغوية: جرجس صبحي

العدد
605

المساواة قضية وطن..... 3

المساواة من حق الجميع 4

المساواة.. أرقام صادمة وآمال ممكنة 16

المنتجعات الشتوية في مصر 23

الحياة السائلة 24

الرجل والمرأة واحد لأنه لا فرق بين ذكر وأنثى 26

بقلم

رئيس مجلس الإدارة

د. ق. أندريه زكي

المساواة قضية وطن

من بين القضايا المجتمعية المهمة تأتي قضية المساواة بين الرجل والمرأة بشكل خاص، وبين المواطنين بعضهم بعضًا في المجتمع بشكل عام، فالمساواة تعني تساوي الحقوق والواجبات، دون تفرقة ودون تمييز بين مواطن ومواطن آخر، لأي سبب كان، وهي من ثم قيمة إنسانية واجتماعية ترتبط بقيم ومبادئ أخرى منها المواطنة والعدالة الاجتماعية.

وربما ليس خافيًا أن قيمة المساواة تحتاج لممارسة عملية على أرض الواقع، بصورة أكبر من مجرد الإنتاج الفكري والتنظير الأيديولوجي، فما أسهل أن نجد نصوصًا مملوءة بمبادئ المساواة، ومن ذلك مثلًا أن الدستور المصري وتعديلاته مملوء بعبارات المساواة، وكذلك الدساتير المعمول بها في مختلف الدول العربية، ولكن هناك مجموعة من الأسئلة تفرض نفسها علينا مثل: هل هناك ممارسة حقيقية لتحقيق المساواة؟ وهل تُعطى المواطنة للجميع دون تمييز؟ وهل يمكن القول إننا حققنا العدالة الاجتماعية بشكل كامل؟

يشير الواقع إلى أنه لا توجد ممارسة حقيقية كافية تعكس قيمة المساواة، ما يتطلب جهدًا أكبر في طريق العمل على تهيئة أجواء مجتمعية وخلق أنساق ثقافية لتحقيق الأفكار الطيبة والمبادئ الجيدة، حتى تكون واقعًا ملموسًا على أرض الواقع.

وإذا كان مجتمعنا المصري يُعاني حاليًا من أزمة اقتصادية، بفعل ظروف وسياقات إقليمية وعالمية، بصورة أثرت على المساواة والعدالة، فإن أهم ما يجب صياغته في المرحلة المقبلة للخروج من تلك الأزمة، هو الربط بين القضايا الفكرية والواقع، حيث نحتاج إلى مفهوم يتجاوز المساواة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ما يتطلب تطبيق مبدأ المواطنة في مختلف المجالات، خاصة وأن الدستور المصري ينص في مادته الأولى على مبدأ المواطنة.

وحقيقة الأمر أن هناك نقلة كبرى تستحق الدراسة حدثت في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، حيث إن هناك إرادة سياسية تسعى للتطوير والمساواة بين كل المصريين، من خلال إجراءات وممارسات ومشروعات تحدث على أرض الواقع، فالدولة المصرية والجمهورية الجديدة هي نعمة من عند الله، ونحن علينا أن نشكر الله على أمن وأمان المصريين، وأمان مصر واستقرارها، فسلام الناس وأمنهم أمر في غاية الدقة في ظل التوترات والحروب والتغيرات التي يمر بها العالم بشكل عام وتمر به منطقتنا بشكل خاص. حيث نعيش وسط حالة من عدم الاستقرار تشهدها المنطقة، ما يستلزم أن ندعم دولتنا ونقف خلفها، فمصر الآن هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي نستطيع أن نقول عنها منطقة آمنة، كما أن مصر تتغير وتتقدم للأفضل في العديد من المجالات خاصة في ملفات المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

المساواة من حق الجميع

نفتح صفحات هذا العدد احتفاءً بالمرأة، الشريك الأصيل في بناء مجتمعاتنا، والركيزة الأساسية لنهضة أوطاننا، حيث نؤمن إيمانًا راسخًا بأن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وكذلك بين مختلف فئات المجتمع، ليس مجرد شعار، بل ضرورة حتمية لبناء مستقبل أفضل لنا جميعًا.

لقد أثبتت المرأة على مر العصور جدارتها في شتى المجالات، متحدية الصعاب، ومحطمة الحواجز، لتثبت للعالم أجمع قدرتها على تحقيق المستحيل. واليوم، إذ نحتفي بإنجازاتها، فإننا نؤكد على أهمية مواصلة العمل الجاد لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين.

في هذا العدد، نسلط الضوء على بعض قضايا المرأة التي تشغل مجتمعنا، ونستعرض تجارب مُلهمة لنساء رائدات، ونناقش التحديات التي تواجه المرأة في مختلف المجالات. كما نستعرض الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين، ونقدم رؤى وتوصيات لتحقيق هذا الهدف النبيل.

وإدراكًا للدور المحوري للإعلام في تغيير الصورة النمطية للمرأة، وتعزيز الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين، نحرص على تقديم محتوى إعلامي هادف ومسؤول، يعكس الواقع ويُسهم في بناء مجتمع أكثر عدلًا ومساواة.

إعداد:

أحمد مصطفى علي، أميرة عبد الفتاح، تريزا كمال، كريستينا عادل، محمد بربر، محمد وائل، هبة جلال

تحرير:

د. رامي عطا صديق

كيف يمكن تحقيق المساواة؟

د. رامي عطا صديق

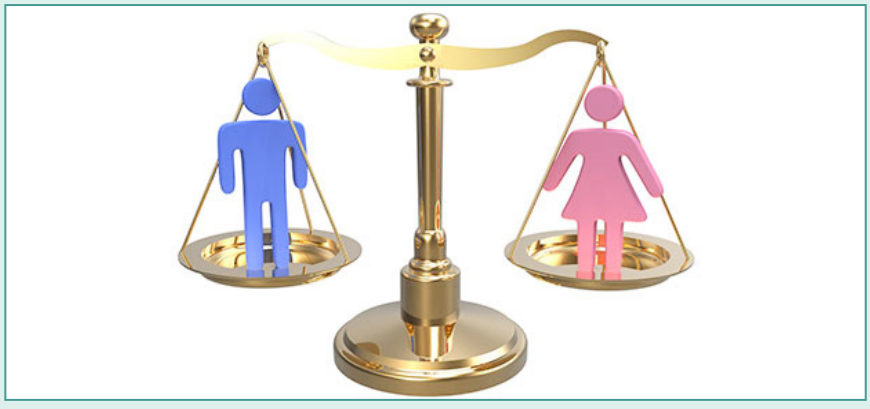

• مجالات تنتظر مزيدًا من المساواة: القانون.. الصحة.. التعليم.. البحث العلمي.. الثقافة.. الرياضة.. ريادة الأعمال

المساواة تعني التساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، بغضّ النظر عن الدين، أو المذهب داخل الدين الواحد، أو النوع الاجتماعي "الجنس"، أو لون البشرة، أو المستوى الاقتصادي- الاجتماعي، أو الانتماء لموقع جغرافي داخل الوطن الواحد... إلخ.

ولأن المساواة مبدأ أصيل في حقوق الإنسان، فقد تم التأكيد عليه في كثير من مواد الدستور، الذي يُعَدُّ عقدًا اجتماعيًا بين المواطنين، وتبعًا لذلك إنه تتجلى قيمة المساواة في مختلف القوانين التي تنظم مختلف المجالات وكافة القطاعات.

وللمساواة فضل كبير في المجتمع، فهي تُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، وحصول كل مواطن ومواطنة على الاحتياجات والضروريات، وتحقيق الأمن والسلام، وتعزيز التعايش السلمي والاستقرار الاجتماعي، وتقليل الفجوة بين فئات المجتمع المختلفة، ومن جانب آخر غياب -أو على الأقل تقليل- مشاعر الكراهية والحقد والحسد التي قد تنشأ بين المواطنين.

ولعل السؤال الذي يفرض نفسه هو: **كيف يمكن تحقيق المساواة في المجتمع من خلال ممارسات عملية على أرض الواقع؟**

هناك مجموعة من المبادئ تشمل مجالات وقطاعات متنوعة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **القانون:** من خلال ضمان عدم التمييز وعدم التفرقة لأي سبب كان بين مواطن وآخر في تطبيق القانون، من حيث حزمة الحقوق ومجموعة الواجبات.
- **الصحة:** من خلال توفير منظومة صحية مناسبة، تتضمن علاج المرضى بمختلف الأمراض، بغض النظر عن ظروفهم المعيشية وأحوالهم الاقتصادية.
- **التعليم:** عبر توفير فرص متكافئة لجميع المواطنين في الحصول على تعليم لائق، دون تفرقة ودون تمييز.
- **البحث العلمي:** من خلال دعم وتشجيع الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم التطبيقية، ما يتطلب توفير الموارد والإمكانيات المادية اللازمة، وتحفيز المنح الدراسية في الداخل وإرسال البعثات العلمية للخارج.
- **الثقافة:** من حيث ضمان وصول الثقافة والمعرفة لمختلف فئات المجتمع، من خلال مختلف الوسائل الإعلامية والقنوات الثقافية، مثل قصور الثقافة ودور السينما والمسرح، بالإضافة إلى الصحف ومحطات الإذاعة وقنوات التليفزيون.
- **الرياضة:** من خلال الاهتمام بالمؤسسات الرياضية وبرامجها المتنوعة، ما يتطلب العناية بالمراكز الشبابية والأندية الرياضية، في المدن والقرى على حد سواء.
- **ريادة الأعمال:** من خلال دعم الابتكار وتشجيع الاستثمار وتنفيذ المشروعات الاقتصادية الرائدة، وتوفير فرص عمل مناسبة للشباب، وتحفيزهم على ارتياد مجال العمل الخاص، ما يستلزم تذليل العقبات ومواجهة مختلف التحديات التي قد تعوق عملهم ونشاطهم.

على هذا النحو فإن تحقيق المساواة هي مهمة جماعية ومسؤولية مشتركة بين مختلف مؤسسات الدولة، الحكومية منها وغير الحكومية، وهي قيمة مهمة ومسألة أساسية في المجتمع، ذلك أن المساواة هي السبيل لبناء مجتمعات عادلة ومتقدمة.. نامية وناهضة.

القيادة النسائية..

محرك التنمية المستدامة في مصر والعالم العربي

تقرير: أميرة عبد الفتاح

في خضم عالم يتقلب على صفيح ساخن، وتحديات تتعاظم يومًا بعد يوم، لم يعد تمكين المرأة في سدة القيادة مجرد خيار أو ترف، بل ضرورة حتمية لضمان مسيرة التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة. فالمرأة، بما تمتلكه من كفاءات وقدرات استراتيجية، أثبتت جدارتها في قيادة المؤسسات والحكومات نحو آفاق النجاح، بل وأسهمت في إحداث نقلة نوعية في مسارات اتخاذ القرار، دافعةً بعجلة الابتكار والنمو الاقتصادي.

لقد أكدت الدراسات العلمية، التي أجريت على مدار العقد الماضي، أن المؤسسات التي تتزين قياداتها بلمسات نسائية تحقق أداءً يفوق نظيراتها، وذلك لما تتمتع به المرأة من مهارات قيادية فريدة، تعزز التواصل الفعّال، وتحقق التوازن الدقيق بين متطلبات التنمية وتحديات المجتمع. كما أن وجود المرأة في مواقع السلطة يسهم في خلق بيئة أكثر شمولية، تعزز فرص المساواة والعدالة للجميع، وتفتح آفاقًا جديدة للإبداع والابتكار.

شهدت السنوات الأخيرة قفزات نوعية غير مسبوقة في مجال تمكين المرأة، حيث تبوأت عديدٌ من السيدات مناصب وزارية وبرلمانية وقضائية رفيعة المستوى، مما يعكس تحولًا إيجابيًا في النظرة لدور المرأة في بناء المجتمعات. ومع تزايد الاعتراف بقدرات المرأة، يبقى التحدي الأكبر هو تعزيز ثقافة دعم المرأة القيادية، لضمان تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، لا تقتصر على تحقيق المكاسب الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية.

ومن هنا، فإن الاستثمار في تمكين المرأة ليس مجرد واجب أخلاقي، بل هو استثمارٌ استراتيجي يضمن مستقبلًا أفضل للأجيال القادمة فالمرأة، بما تمتلكه من كفاءة ورؤية استراتيجية، أثبتت جدارتها في قيادة المؤسسات والحكومات نحو النجاح، وتعزيز التنوع في اتخاذ القرار، ودفع عجلة الابتكار والنمو الاقتصادي قُدمًا.

• صوت المرأة في القيادة قوة دافعة للتغيير والتقدم.. وقصص نجاح ملهمة من قلب مصر

التنوع والابتكار في اتخاذ القرار

النساء يقدمن رؤى وأفكارًا مختلفة، مما يؤدي إلى قرارات أكثر توازنًا وفعالية. وأثبتت الدراسات أن المؤسسات التي تضم قيادات نسائية تحقق نتائج مالية وأداءً أفضل، لأن التنوع يعزز الإبداع واتخاذ القرارات الصائبة.

تحقيق العدالة والمساواة

عندما تتولى النساء مناصب قيادية، يتم تعزيز بيئة أكثر إنصافًا وشمولية، حيث يتم اتخاذ قرارات تدعم حقوق المرأة والأسرة. فالقيادات النسائية تعمل على تقليل الفجوة بين الجنسين في المجالات المختلفة، مما يعزز تكافؤ الفرص.

تحسين الأداء الاقتصادي

وجود النساء في القيادة يساهم في تحفيز الاقتصاد، فإن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة. سيدات الأعمال والقيادات النسائية في القطاع الخاص يقدمن نماذج ناجحة لمشروعات ريادية تدعم التنمية الاقتصادية.

تمكين الأجيال القادمة

القيادات النسائية تقدم نماذج ملهمة للفتيات والشباب، مما يعزز طموح الأجيال القادمة في تحقيق أهدافهم. دعم المرأة في مواقع القيادة يشجع على تغيير الصورة النمطية، ويحفز المزيد من الفتيات على دخول مجالات جديدة مثل السياسة والتكنولوجيا وريادة الأعمال.

تعزيز الاستقرار والسلام الاجتماعي

وجود المرأة في عمليات صنع القرار السياسي والسلام يقلل من النزاعات ويزيد فرص الاستقرار والأمن. فالنساء يتمتعن بمهارات تفاوضية وقدرة على بناء التوافقات المجتمعية، مما يسهم في تعزيز السلم الاجتماعي.

إن تمكين المرأة في المناصب القيادية ليس مجرد ضرورة لتحقيق العدالة والمساواة، بل هو استثمار في مستقبل أفضل للجميع فالقيادات النسائية تساهم في بناء مجتمعات أكثر ازدهارًا واستقرارًا وسلامًا.

الظهور الأول للمرأة المصرية في العمل العام

في مستهل القرن العشرين، بزغت بوادر تحول جذري في المشهد المجتمعي المصري، حيث بدأت المرأة المصرية تخطو خطواتها الأولى نحو العمل العام، مدفوعةً بحركات نسوية عالمية تطالب بحقوق التعليم والعمل والمشاركة السياسية.

شكلت ثورة ١٩١٩ نقطة تحول فارقة، إذ خرجت المرأة المصرية إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة للمطالبة بالاستقلال الوطني والمشاركة السياسية. وبرزت في تلك الفترة قياداتٌ نسائيةٌ ملهمةٌ، على رأسهن هدى شعراوي، التي أسست الاتحاد النسائي المصري عام ١٩٢٣م.

مع مرور الوقت، بدأت المرأة المصرية تقتحم مجالات التعليم والعمل، مما مهد الطريق أمامها لتولي المناصب القيادية لاحقًا.

وفي عام ١٩٥٦م، حصلت المرأة المصرية على حق التصويت والترشح للانتخابات، وهو إنجازٌ تاريخي عزز دورها في الحياة السياسية.

تطور مناصب المصريات:

في عام ١٩٥٧م، تم تعيين راوية عطية كأول نائبة في البرلمان المصري، مما فتح الباب أمام مشاركة أوسع للمرأة في الحياة السياسية.

تنوعت مشاركة المرأة المصرية في مجالات عدة، مثل القضاء والصحافة والاقتصاد، وبرزت أسماءٌ لامعةٌ في الأدب والدفاع عن حقوق المرأة. وشهدت السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في دور المرأة القيادي، حيث وصلت إلى مناصبَ رفيعة لم تكن متاحةً لها من قبل، مثل القضاء والمحافظات والحقائب الوزارية البارزة. وزادت نسبة مشاركة المرأة في البرلمان والمجالس المحلية، مع تخصيص كوتة لضمان تمثيل النساء في صنع القرار.

وفي القطاع الخاص، أصبحت النساء قائداتٍ في مجالات ريادة الأعمال والتكنولوجيا والاقتصاد، مما عزز مكانتهن في التنمية.

العادات والتقاليد المجتمعية

لا تزال بعض المجتمعات تتبنى نظرةً تقليديةً لدور المرأة، مما يجعل قبولها في المناصب القيادية أمرًا عسيرًا.

تعتبر بعض الفئات القيادة حكرًا على الرجال، مما يثير الشكوك حول قدرات المرأة، حتى عندما تكون مؤهلةً للمنصب.

التمييز في بيئة العمل

تواجه النساء تحدياتٍ مثل عدم المساواة في الفرص والترقيات مقارنةً بالرجال. ففي بعض الحالات، يُقلل من دور المرأة في اتخاذ القرارات المصيرية، أو تُسند إليها أدوارٌ هامشيةٌ داخل المؤسسة.

تحديات التوفيق بين العمل والأسرة:

تعاني العديد من النساء من صعوبة الموازنة بين الأعباء العائلية والمسؤوليات القيادية، حيث لا تزال المرأة تُعتبر المسؤولة الأولى عن الأسرة.

يُضاف إلى ذلك ضعف توفر برامج دعم المرأة العاملة، مثل حضانات الأطفال في أماكن العمل أو إجازات الأمومة المرنة.

ضعف الدعم المؤسسي والتشريعي

على الرغم من وجود قوانين تدعم تمكين المرأة، إلا أن تطبيقها الفعلي قد يكون بطيئًا أو غير كافٍ. وهناك حاجةٌ إلى المزيد من السياسات التي تضمن بيئة عملٍ عادلةٍ، مثل توفير فرصٍ متساويةٍ للقيادة والدعم المهني.

غياب التمثيل الكافي في بعض المجالات

لا تزال نسبة النساء في بعض المناصب القيادية، مثل رؤساء الشركات الكبرى أو المحافظين أو المناصب العسكرية العليا، متدنيةً مقارنةً بالرجال.

يُعيق ضعف وجود نماذج نسائية بارزة في بعض القطاعات قدرة الأجيال الجديدة على إيجاد قدوةٍ تحتذي بها.

تحديات اقتصادية وسياسية

تعاني بعض النساء القياديات من ضعف التمويل والدعم لمشاريعهن أو مبادراتهن. في المجال السياسي، تواجه المرأة صعوبةً في الوصول إلى المناصب العليا بسبب عوامل مثل قلة الدعم الحزبي أو التأثير الذكوري على مراكز صنع القرار.

- **التنميط الإعلامي**

تحدٍّ يواجه المرأة القيادية..

وصوتها قوة دافعة للتغيير والتقدم

التنميط الإعلامي للمرأة القيادية

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، لا تزال المرأة القيادية تواجه تحديات جمة، أبرزها التنميط الإعلامي الذي يقلل من شأنها ويحصر إنجازاتها في إطار ضيق.

لا تزال بعض وسائل الإعلام تعزز الصور النمطية للمرأة، حيث يتم التركيز أحيانًا على مظهرها أكثر من إنجازاتها.

قلة التغطية الإيجابية لنجاحات المرأة في القيادة، مما يقلل من التأثير التحفيزي للفتيات والشابات.

رغم هذه التحديات، تواصل المرأة المصرية إثبات جدارتها وتجاوز العقبات، حيث تشغل اليوم مناصب بارزة في الحكومة والاقتصاد والقضاء. ومع مزيد من الدعم المجتمعي والتشريعي، يمكن تعزيز مشاركة المرأة القيادية وتمكينها من تحقيق تأثير أكبر في تنمية مصر.

نماذج مصريات في مناصب لأول مرة

- أول وزيرة في تاريخ مصر: د. حكمت أبو زيد- وزيرة الشؤون الاجتماعية (١٩٦٢م).
- أول سيدة تتولى حقيبة وزارية في مصر خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وكان لها دور كبير في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية.
- أول رئيسة للمجلس القومي للمرأة: د. ميرفت التلاوي (٢٠٠٠م). قادت جهودًا كبيرة في الدفاع عن حقوق المرأة، وكان لها دور في تعزيز التشريعات الداعمة لمشاركة المرأة في المجتمع.
- أول قاضية مصرية: المستشارة تهاني الجبالي- نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا (٢٠٠٣م). أول امرأة تعين في القضاء المصري، مما مهد الطريق أمام تعيين سيدات أخريات في السلك القضائي.
- أول رئيسة لمحكمة اقتصادية: المستشارة منى مصطفى جابر (٢٠٠٨م). أول قاضية تتولى رئاسة محكمة اقتصادية في مصر، في خطوة مهمة لتمكين المرأة في المجال القضائي.
- أول سيدة تتولى منصب نائب محافظ البنك المركزي المصري: لبنى هلال (٢٠١١م). أول امرأة في هذا المنصب المالي الرفيع، وساهمت في رسم السياسات النقدية للدولة.
- أول رئيسة لدار الأوبرا المصرية: د. إيناس عبد الدايم (٢٠١٢م). أول امرأة تتولى رئاسة دار الأوبرا المصرية، ثم أصبحت فيما بعد أول وزيرة ثقافة في تاريخ مصر.
- أول سيدة تتولى منصب مستشار لرئيس الجمهورية: فايزة أبو النجا (٢٠١٤م). شغلت منصب مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، وهي أول امرأة تتولى هذا الدور الاستراتيجي.
- أول محافظة في مصر: نادية عبده- محافظة البحيرة (٢٠١٧م). أول امرأة تتولى منصب المحافظ في مصر، وحققت نجاحات في تطوير مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة.
- أول سيدة تتولى منصب نائب وزير المالية: منى ذو الفقار خبيرة مصرفية ومحامية بارزة لعبت دورًا في تطوير القوانين المصرفية والمالية في مصر.

الموروث الثقافي..

بين التمسك بالأصالة وتحديات المساواة؟!!

• تتطلب جهود تعزيز ثقافة المساواة في مصر تضافر جهود الحكومة والمجتمع المدني والأفراد

كتبت: كريستينا عادل

التقاليد والموروثات الشعبية ركيزة أساسية للهوية الثقافية المصرية، تتجذر في أعماق التاريخ وتتشابك مع النسيج الاجتماعي للمجتمع. وتتنوع هذه العادات والتقاليد بتنوع البيئات الجغرافية والانتماءات الاجتماعية، لتشمل طقوسًا وممارسات متوارثة في الزواج والولادة والمناسبات الدينية والاحتفالات الاجتماعية.

وعلى الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه هذه الموروثات في الحفاظ على الهوية المصرية وتعزيز الشعور بالانتماء، إلا أنها تحمل في طياتها أحيانًا ممارسات تتنافى مع مبادئ العدالة والمساواة. فالتفاوت في توزيع الميراث بين الجنسين، والقيود المفروضة على تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل، والتحكم في قراراتها المصيرية، ليست سوى أمثلة على هذه الممارسات التي تتطلب مراجعة نقدية.

إن التراث الثقافي يظل عاملًا أساسيًا في تشكيل الوعي المجتمعي، ولكن تبرز الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في بعض الممارسات التقليدية التي تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. فكيف يمكننا الموازنة بين الحفاظ على الأصالة الثقافية وبين تبني قيم الحداثة والمساواة؟ وكيف يمكننا تطوير خطاب ثقافي يساهم في تغيير المفاهيم الخاطئة وتصحيح الممارسات الضارة؟

هذه الأسئلة وغيرها تفرض نفسها بقوة على الساحة الثقافية المصرية، وتستدعي حوارًا مجتمعيًا واسعًا من أجل بناء مجتمع أكثر عدالة وإنصافًا.

جذور عميقة وتحديات مستمرة

لا يزال التمييز ضد المرأة يشكل تحديًا كبيرًا في المجتمع المصري، حيث تستمر بعض التقاليد والموروثات الشعبية والقيم الثقافية في تعزيز الأدوار النمطية للمرأة، وتقييد فرصها في التعليم والعمل والمشاركة السياسية. وتتجلى هذه التحديات في العديد من الأمثلة، بدءًا من الأمثال الشعبية التي تصور المرأة ككائن ضعيف يحتاج إلى رجل، وصولًا إلى الأعمال الدرامية التي تحصر دورها في ربة المنزل أو الأم.

وتعد الأمثال الشعبية من أبرز الأدوات التي تعكس وتساهم في ترسيخ الصور النمطية السلبية للمرأة. فمثلًا تعكس أمثال "لما قالوا لي ولد اشتد ظهري واتسند ولما قالوا لي بنت انهدت الحيطة علي" و"هم البنات حتى الممات" تفضيلًا واضحًا لإنجاب الذكور على الإناث، وتصورًا سلبيًا لدور المرأة في المجتمع.

وعلى الرغم من أن هذه الأمثال قد تكون مجرد خلاصة لتجارب فردية أو جماعية عاشها بعض الأفراد في فترات زمنية مختلفة، إلا أن استمرار ترديدها حتى يومنا هذا يؤثر بشكل كبير على الاتجاهات والعادات المجتمعية، ويُسهم في ترسيخ التمييز ضد المرأة.

ولا يقتصر التمييز ضد المرأة على الأمثال الشعبية والأعمال الدرامية، بل يشمل بعض العادات والتقاليد التي تروج لفكرة الزواج المبكر، والتي وإن تضاءلت إلى حد كبير، إلا أنها لا تزال قائمة في بعض القرى والمناطق الريفية.

تحديات متعددة الأبعاد

مواجهة التحديات في مجال تحقيق العدالة والمساواة تتطلب جهودًا متكاملة تشمل تفعيل القوانين وتغيير الموروثات الاجتماعية والثقافية، وتعزيز الوعي بأهمية المساواة والعدالة، لا يزال المجتمع المصري يواجه تحديات كبيرة في مجال تحقيق العدالة والمساواة، حيث تتجلى أوجه التمييز في عدة صور، أبرزها:

- **التمييز ضد المرأة في الميراث:** في مناطق مثل صعيد مصر، لا يزال العرف السائد المعروف بـ "الرضوى" يمثل تحديًا كبيرًا أمام حصول المرأة على حقها الشرعي في الميراث. إذ يتم تعويض المرأة بمبلغ مالي زهيد مقابل حرمانها من نصيبها القانوني، وهو ما يعكس استمرار بعض التقاليد التي تفضل توريث الذكور

على الإناث. هذا العرف يغذي من تفضيل إنجاب الذكور.

- **التمييز ضد الأقليات الدينية والعرقية:** من حيث الحصول على الحقوق والفرص المتساوية، وهو ما يستدعي تفعيل آليات قانونية ومجتمعية لضمان المساواة وعدم التمييز.
- **التمييز ضد ذوي الاحتياجات الخاصة:** يعانون من صعوبات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والفرص الوظيفية، وهو ما يتطلب تضافر الجهود الحكومية والمجتمعية لتوفير بيئة داعمة وممكنة لهم.
- **التمييز الطبقي:** تلعب الفوارق الطبقية دورًا كبيرًا في تحديد حياة الأفراد، حيث تتيح الفرص المتاحة للأفراد بناءً على خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية. هذا التفاوت يستدعي تبني سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

خطوات نحو مجتمع أكثر عدالة

يظل التحدي الأكبر هو تغيير الموروثات الاجتماعية والثقافية التي تكرس التمييز، وهو ما يتطلب جهودًا متواصلة ومتكاملة من جميع أطراف المجتمع، تبذل الدولة المصرية والمجتمع المدني جهودًا حثيثة في سبيل تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وذلك من خلال عدة محاور رئيسية:

- **الإطار التشريعي والتنفيذي:** تعمل الدولة على إصدار وتفعيل القوانين والتشريعات التي تجرم التمييز وتحمي حقوق الإنسان، مع تعزيز دور المؤسسات الحكومية المعنية بحماية هذه الحقوق.
- **دعم المجتمع المدني:** تحرص الدولة على دعم منظمات المجتمع المدني التي تلعب دورًا حيويًا في نشر الوعي بحقوق الإنسان ومكافحة التمييز، من خلال توفير الدعم المالي والتقني وتسهيل عملها.
- **التغيير الثقافي:** تسعى الدولة إلى تطوير المناهج التعليمية لتعزيز قيم المساواة والتسامح واحترام الآخر، بالإضافة إلى إطلاق المبادرات والحملات الإعلامية للتوعية بأهمية المساواة ومكافحة التمييز.
- **تفعيل دور المؤسسات:** الحكومية المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة، من خلال توفير الدعم اللازم لها، وتطوير آليات عملها، وضمان استقلاليتها.

شراكة استراتيجية نحو التغيير

هذه الجهود المتكاملة تساهم في بناء مجتمع أكثر عدالة ومساواة، وتؤكد على أهمية الشراكة بين المجتمع المدني والدولة في تحقيق التنمية المستدامة، يلعب المجتمع المدني في مصر دورًا محوريًا في تعزيز المساواة، وذلك من خلال عدة آليات فعالة:

الاستفادة من القيادات المجتمعية: يستفيد المجتمع المدني من النفوذ الذي يتمتع به القادة المحليون مثل العمد ومشايخ البلد ورجال الدين، في تغيير الاتجاهات والموروثات الثقافية السلبية، خاصة في المناطق الريفية.

تمكين الشباب: يسهم الشباب المتميز في مختلف المجالات، مثل الرياضة والتعليم والفن، في نشر الوعي بقيم المساواة والتسامح، وتغيير الاتجاهات السلبية لدى الشباب.

التدريب والتوعية: يعمل المجتمع المدني على تدريب وتوعية شباب الريف، وتمكينهم من المساهمة في تغيير مفاهيم مجتمعهم، وذلك بالتعاون مع الجمعيات الأهلية المتخصصة.

الشراكة مع القطاع الخاص: يشجع المجتمع المدني رجال الأعمال على الاستثمار في المناطق الريفية والمحرومة، وتوفير فرص العمل، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفوارق الطبقية.

تفعيل دور الرائدات الريفيات: يعمل المجتمع المدني على تدريب الرائدات الريفيات، وتمكينهن من لعب دور فعال في تغيير الاتجاهات السلبية داخل المجتمعات الريفية، وخاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة.

دور القيم الثقافية في تكريس التمييز

- تلعب القيم الثقافية دورًا بالغ الأهمية في تشكيل وعي المجتمع المصري وتحديد مساره نحو تحقيق المساواة فهي بمثابة بوصلة توجه سلوك الأفراد وتحدد تصوراتهم عن أنفسهم وعن الآخرين.
- يمكن لبعض القيم الثقافية أن تكرس الصور النمطية السلبية عن المرأة والفئات المهمشة، مما يعيق تحقيق المساواة.
- هذه القيم قد تتجلى في ممارسات وأعراف اجتماعية تهمش دور المرأة، أو تقيد فرص الأقليات في المشاركة الفعالة في المجتمع.

دور القيم الثقافية في تعزيز المساواة:

يمكن للقيم الثقافية أن تكون قوة دافعة للتغيير الإيجابي، وذلك من خلال تعزيز قيم التسامح والعدالة والمساواة. وأن تلعب دورًا في تغيير الصور النمطية السلبية التي قد تكون موجودة حول بعض الفئات الاجتماعية، مثل النساء أو الأقليات، وتعزز صورة أكثر إيجابية وشمولية. كما يمكن للقيم الثقافية التي تشجع على المشاركة المجتمعية والحوار أن تساهم في تمكين الأفراد من التعبير عن آرائهم والمشاركة الفعالة في صنع القرار.

التغيير الثقافي ضرورة حتمية

إن تحقيق المساواة في المجتمع المصري يتطلب تغييرًا ثقافيًا عميقًا، يهدف إلى ترسيخ قيم العدالة والتسامح والمساواة في وعي الأفراد.

هذا التغيير يتطلب جهودًا متكاملة من جميع أطراف المجتمع، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية.

إن القيم الثقافية ليست ثابتة، بل هي متغيرة وقابلة للتطور ومن خلال تعزيز القيم الإيجابية، يمكن للمجتمع المصري أن يحقق تقدمًا كبيرًا نحو تحقيق المساواة والعدالة للجميع.

قوة التغيير

تتجلى أهمية الفنون في هذا السياق من خلال:

الاحتفالات والمناسبات الدينية والاجتماعية: تعكس قيمًا ومعتقدات مشتركة بين أفراد المجتمع، وتساهم في تعزيز الشعور بالانتماء والتضامن.

الفنون الشعبية: تعبر الموسيقى والرقص والغناء والحكايات الشعبية عن مشاعر وأفكار الناس وتاريخهم، وتساهم في نشر الوعي بقضايا المساواة والعدالة.

الحرف اليدوية والصناعات التقليدية: تعكس مهارات وإبداعات الأجيال السابقة، وتساهم في الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الهوية الوطنية.

الأمثال والحكم الشعبية: تتضمن دروسًا وعبرًا مستمدة من تجارب الحياة، وتساهم في نقل القيم والتقاليد عبر الأجيال.

العادات والتقاليد الاجتماعية: تعزز هذه العادات والتقاليد، مثل احترام كبار السن وإكرام الضيف وصلة الرحم، الروابط الاجتماعية والتكافل، وتساهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا.

مسؤولية مجتمعية

مسؤولية الإعلام لا تقتصر على نقل الأخبار، بل تمتد إلى تشكيل الوعي المجتمعي وتعزيز القيم الإيجابية ومن خلال تبني إعلام مسؤول وهادف، يمكننا أن نساهم في بناء مجتمع أكثر عدالة وإنصافًا، يُعدّ الإعلام شريكًا أساسيًا في بناء مجتمع أكثر عدالة ومساواة، حيث يمتلك القدرة على تغيير الصور النمطية السلبية وتعزيز ثقافة المساواة من خلال:

إنتاج محتوى إعلامي هادف: يتضمن إنتاج الأفلام والمسلسلات والإعلانات التي تصحح المفاهيم الخاطئة وتبرز الدور الإيجابي للمرأة والفئات المهمشة.

توحيد الرسالة الإعلامية: يتطلب إعداد دليل موحد بالمفاهيم السكانية للصحفيين لضمان توحيد الرسالة الإعلامية وتغيير المفاهيم السلبية الموروثة.

تفعيل دور الدراما: يتضمن عقد ورش عمل لصناع الدراما لدمج قضايا المساواة في الأعمال الدرامية، وتسليط الضوء على العادات والتقاليد السلبية المتوارثة.

الشراكة مع رجال الدين: يتطلب عقد ورش عمل مشتركة لرجال الدين والإعلاميين، للاستفادة من دورهم المؤثر في تصحيح المفاهيم الخاطئة الموروثة.

استراتيجيات فعّالة لتعزيز المساواة

تتطلب مواجهة التحديات المتعلقة بالمساواة في المجتمع المصري تبني استراتيجيات فعّالة ومتكاملة تهدف إلى إحداث تغيير ثقافي عميق في المجتمع المصري، وترسيخ قيم المساواة والعدالة للجميع، وتشمل:

تعزيز الوعي المجتمعي:

تنظيم ندوات ولقاءات علمية دورية بالتعاون بين المجلس القومي للسكان ووزارة الشباب والرياضة، للتوعية بأساليب التربية الصحيحة، وأضرار الزيادة السكانية، وتغيير الموروثات الثقافية السلبية، وذلك في مراكز الشباب والنوادي الاجتماعية.

تفعيل دور القيادات الدينية:

إعداد دورات تدريبية لرجال الدين لتوضيح أثر المفاهيم السلبية المتوارثة على المجتمع، وتوضيح أهمية دورهم في تغيير تلك المفاهيم لدى الأسر في الريف، بالتعاون مع وزارة الأوقاف والكنيسة.

تكامل الجهود بين مختلف القطاعات:

دمج دورات تدريبية مشتركة بين الدعاة والإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالقضية، لتبادل الخبرات وتوحيد الرؤى.

دمج مفاهيم المساواة في المناهج التعليمية:

إدراج مفاهيم المساواة بين الجنسين وعدم تفضيل الذكور على الإناث ضمن مادة التربية السكانية، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.

تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني:

التنسيق والتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي لضمان نجاح المبادرات التي تخدم القضية السكانية وتغيير اتجاهات المجتمع، والاستفادة من فروع المجلس القومي للسكان في المحافظات.

وزارة التضامن الاجتماعي ودورها الفعّال

تبذل وزارة التضامن الاجتماعي جهودًا حثيثة في سبيل تحقيق المساواة المجتمعية في مصر، وذلك من خلال تبني مجموعة من المبادرات والبرامج الطموحة، التي تستهدف تغيير السلوكيات السلبية، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا.

برنامج "وعي":

يُعدّ هذا البرنامج من أبرز مبادرات الوزارة، حيث يهدف إلى تغيير السلوكيات المجتمعية السلبية التي تعيق التنمية البشرية والاقتصادية.

يعتمد البرنامج على تزويد المواطنين بالمعارف والمعلومات العلمية والقانونية والدينية الموثقة، بالإضافة إلى بناء قدرات الكوادر الاجتماعية من مستفيدي تكافل وكرامة، ومكلفات الخدمة العامة، والرائدات الاجتماعيات.

مبادرة حياة كريمة:

تهدف هذه المبادرة إلى التخفيف عن كاهل المواطنين في المجتمعات الأكثر احتياجًا، وتحسين ظروفهم المعيشية، وتوفير الخدمات الأساسية لهم.

برنامج تكافل وكرامة:

يوفر هذا البرنامج تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة، لدعم الأسر الفقيرة التي لديها أطفال أقل من ١٨ سنة، وتوفير دخل ثابت لهم.

برنامج "فرصة":

يُعدّ هذا البرنامج مكملًا لبرامج التحويلات النقدية، ويهدف إلى دعم الفئات الأكثر احتياجًا من خلال مساعدتهم على إيجاد فرص عمل مناسبة، وتمكينهم اقتصاديًا.

التحديات والجهود المتواصلة:

تُعدّ الموروثات الشعبية والقيم الثقافية جزءًا أصيلًا من الهوية المصرية، ولكنها قد تشكل تحديًا أمام تحقيق المساواة. لذلك، تتطلب جهود تعزيز ثقافة المساواة في المجتمع المصري تضافر جهود الحكومة والمجتمع المدني والأفراد. ويجب تفعيل التشريعات والقوانين، وتنفيذ البرامج والمبادرات، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية والثقافية في تغيير الموروثات الثقافية السلبية، ودعم قيم المساواة.

المرأة العربية والخطاب الإعلامي..

تناقضات بين التقدم المجتمعي والتصورات النمطية

حوار: هبة جلال

في شهر مارس، الذي يحمل في طياته رمزية الاحتفاء بالمرأة عالميًا، يتجدد النقاش حول موقعها في الفضاء العام، وبشكل أكثر تحديدًا حول صورتها في الإعلام، هذا السلاح ذو الحدين الذي يمكن أن يكون أداةً للتحرر والتمكين، أو وسيلةً لإعادة إنتاج القوالب النمطية التي طالما كبّلتها. على مدار أكثر من عقدين، طرأت تحولات على صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية، سواء في التناول الدرامي أو التغطية الإخبارية أو المحتوى الإعلاني. ومع ذلك، فإن السؤال الجوهري الذي لا يزال مطروحًا: هل الإعلام انعكاسٌ لواقع المرأة أم أنه صانعٌ لهذا الواقع؟ وهل التطورات التي نشهدها اليوم في الخطاب الإعلامي تعكس تحولاتٍ حقيقيةً في مكانة المرأة، أم أنها مجرد تحسينات شكليةٍ لا تمس جوهر المشكلة؟ من الإعلانات التي تُجسّد المرأة كأداةٍ ترويجية، إلى الدراما التي تحاصرها بين صورتي الضحية والمتمردة، وصولًا إلى التناول الإخباري الذي يضعها في إطار التمييز الإيجابي أحيانًا والتجاهل أحيانًا أخرى، يبقى الإعلام لاعبًا رئيسيًا في تشكيل الوعي المجتمعي حول المرأة.

وفي ظل هذه التعقيدات، يصبح من الضروري العودة إلى المختبر الأكاديمي لتحليل المشهد بعين الباحث بعيدًا عن التحيزات والافتراضات المسبقة.

التقت مجلة "رسالة النور" بأستاذة الإعلام الدكتورة إلهام يونس، لنناقش بعمق جذور هذه الإشكالية، وما إذا كان الإعلام العربي قد نجح في تجاوز إرثه التقليدي في تقديم صورة المرأة، أم أن التحديات لا تزال قائمة رغم كل ما تحقق.

- **د. إلهام يونس: المرأة تستحق وعيًا مجتمعيًا منصفًا.. وتأهيل الإعلاميين خطوة أولى نحو إعلام أكثر إنصافًا لها**

ما هي الأسباب الرئيسية لاستمرار الإعلام العربي في تقديم صور نمطية تقليدية للمرأة، وكيف يمكن تغيير ذلك لتقديم تمثيل أكثر واقعية وإنصافًا؟

شهدت السنوات الأخيرة في الإعلام العربي تناقضًا صارخًا فيما يتعلق بصورة المرأة. فبينما حققت المرأة تقدمًا ملحوظًا على الأصعدة السياسية والاقتصادية، وتبوأت مناصب قيادية في الحكومات والبرلمانات، وأثبتت جدارتها في مجالات البحث الأكاديمي والإعلام وريادة الأعمال، لا يزال الإعلام في كثير من الأحيان يعكس صورًا نمطية تقليدية لا تتماشى مع هذه التحولات، ففي الدراما العربية، غالبًا ما تُصوَّر المرأة إما كضحية للعنف أو كامرأة متمردة تدفع ثمن خروجها عن الأعرافً المجتمعية، مما يرسخً أنماطًا محددةً لدورها في المجتمع.

وفي البرامج الحوارية، يقتصر حضور المرأة في الغالب على موضوعات الأسرة والموضة والجمال، بينما يظل دورها محدودًا في القضايا السياسية والاقتصادية الهامة، مما يعزز التصورات التقليدية عن دورها في الحياة العامة. أما في الإعلانات، وعلى الرغم من بعض المحاولات لتقديم المرأة

كنموذج ناجح، لا تزال هناك مظاهر واضحة لتسليع المرأة وتكرارٍ الصورَ النمطية التي تحصرها في أدوارٍ معينة.

ما هي الآليات التي يمكن من خلالها إحداث هذا التحول الجذري في الإعلام، وكيف يمكن ضمان تبني رؤية إعلامية أكثر إنصافًا وواقعية للمرأة العربية؟

لا يقتصر دور الإعلام على نقل الواقع فحسب، بل يتعداه إلى تشكيل الوعي الجمعي. وعندما يُصرّ الإعلام على تكريس الصور النمطية للمرأة، فإنه يعيد إنتاجها في أذهان الأجيال الجديدة، مما يؤثر سلبًا على نظرة المجتمع للمرأة، وعلى تصورات النساء لأنفسهن.

لذا، نحن بحاجة ماسة إلى تحولٍ جذريّ في الطريقة التي تُقدَّم بها المرأة في الإعلام، بحيثُ تعكسُ واقعها الحقيقي بعيدًا عن القوالب الضيقة للخطاب الإعلامي التقليدي. يجب تبني رؤية أكثر إنصافًا تواكب التطورات التي حققتها المرأة في مختلَف المجالات، وتُبرز إنجازاتها ومساهماتها في المجتمع

استمرار تقديم صور نمطية للمرأة في المسلسلات العربية لا يعكس الواقع فحسب، بل يساهم في تشكيل تصورات سلبية تؤثر على المجتمع ككل. كيف يمكن ضمان تبني رؤية درامية أكثر إنصافًا وواقعية للمرأة العربية، مع الحفاظ على جاذبية العمل الدرامي وتأثيره الإيجابي على المجتمع؟

تمتلك الدراما تأثيرًا قويًا في تشكيل الوعي المجتمعي، فهي ليست مجرد وسيلة ترفيهية، بل تُعدّ انعكاسًا ثقافيًا للمجتمع وأداةً لصناعة الوعي وتوجيهه ومع ذلك، فإن الصورة التي تقدمها الدراما عن المرأة في العديد من الأعمال لا تزال مشوهة وقاصرة عن تمثيل واقعها الحقيقي.

فبدلًا من تسليط الضوء على نماذج نسائية ملهمة تعكس التطورات التي شهدتها المرأة في مختلف المجالات، تستمر المسلسلات العربية في حصرها داخل أدوارٍ نمطية محدودة، غالبًا ما تظهر المرأة إما كضحية مستضعفَة تتعرّض للعنف والاضطهاد دون مقاومة، أو كامرأة ذات نزعات انتهازية، أو كربة منزلٍ مستسلمة تدور حياتها بالكامل حولَ الرجل دون أن يكون لها طموح أو استقلالية.

وبعض الأعمال تصور الفتاة الجامعية وكأنها بلا قيم أو أخلاق، وهو أمر لا يعكس حقيقة آلاف الطالبات المجتهدات والطموحات في الجامعات المصرية والعربية، هذه الصور النمطية لا تؤثر فقط على نظرة المجتمع للمرأة، بل تترسخ أيضًا في أذهان الأجيال الجديدة، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج هذه الأنماط في الواقع.

وقد يؤثر تعرض الفتيات الصغيرات لهذه النماذج الدرامية سلبًا على تصورهن لدورهن في المستقبل، حيث تصبح المرأة المستضعفة أو المتلاعبة أو عديمة الطموح هي النموذج السائد. لذا، نحن بحاجة إلى دراما أكثر وعيًا، تتخلى عن القوالب التقليدية وتقدم المرأة بصورتها الحقيقية، كعالمة وسياسية وإعلامية مؤثرة وأمٍّ قوية قادرة على تربية جيل واعٍ.

يجب على صناع الدراما تحمل مسؤوليتهم في تشكيلٍ وعيٍ أكثر إنصافًا للمرأة في المجتمع، بدلًا من التركيز فقط على جذب المشاهدين من خلال تكريس صورٍ نمطيةٍ لا تعكس الواقع الحقيقي للمرأة العربية.

بعد عقود من متابعة تطور دور المرأة في الإعلام، أرى أن المرأة أثبتت جدارتها وكفاءتها في هذا المجال، ولكنها لا تزال تواجه تحديات في الوصول إلى المناصب القيادية وصناعة القرار الإعلامي، ما هي الأسباب الرئيسية التي تقف وراء هذه الحدود غير المرئية التي تواجه المرأة في الإعلام؟

أثبتت المرأة جدارتها في المجال الإعلامي، إذ برزت العديد من الإعلاميات المبدعات والقائدات اللاتي تمكنّ من تحقيق تأثير واسع، ليس فقط في تقديم المحتوى، بل أيضًا في صياغة الأجندة الإعلامية وصناعة الرأي العام، فهناك إعلاميات يقدن منصات إخبارية كبرى، ويغطين أحداثًا سياسية معقدة، ويدرن نقاشات اقتصادية واستراتيجية بمهارة وحرفية عالية.

ومع ذلك، لا يزال الإعلام يحصر المرأة في أدوارٍ محددة، ويضع أمامها حدودًا غير مرئية، سواء من حيثُ طبيعة الموضوعات التي تُسنَد إليها، أو من حيث الفرص المتاحة لها للوصول إلى مواقع صناعة القرار الإعلامي وعلى الرغم من الكفاءة والمهارة التي أثبتتها المرأة في هذا المجال، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات في الوصول إلى المناصب القيادية وصناعة القرار الإعلامي.

وما هي الآليات التي يمكن من خلالها كسر هذه الحدود وضمان وصول المرأة إلى مواقع صناعة القرار الإعلامي بشكل عادل ومنصف؟

يثير هذا التناقض تساؤلات جوهرية حول الدوافع التي تدفع الإعلام إلى تضييق نطاق دور المرأة، على الرغم من إثباتها كفاءتها في شتى ميادين العمل الإعلامي لذا، يتعين إعادة النظر في الأطر التقليدية المتحكمة في حضور المرأة الإعلامي، وفتح المجال أمامها لتبوء مكانةٍ فاعلةٍ في جميع الملفات الإعلامية، لا مجرد واجهة عرضٍ، بل صانعة قرار ومؤثرة حقيقية في الخطاب الإعلامي فمن المفترض أن يكون الإعلام مرآةً عاكسةً لتطور المجتمع، لا عائقًا يحول دون تقدمه.

لقد برهنت المرأة الإعلامية عن قدرتها على المنافسة والتميز كلما أُتيحت لها الفرصة، متحررةً من القوالب النمطية والتصنيفات الضيقة لذا، ينبغي على الإعلام أن يتبنى رؤيةً جديدةً للمرأة، تتخطى الصور الذهنية التي تحصرها في أدوارٍ بعينها، وتمنحها الفرصة الكاملة للتعبير عن طاقاتها وإمكاناتها في مختلف المجالات الإعلامية

في ظل التطورات المتسارعة لوسائل التواصل الاجتماعي ما هي الاستراتيجيات الأكثر فعاليةً التي يمكن للمؤسسات الإعلامية، وصناع المحتوى، والنساء أنفسهن، تبنيها لضمان خلق خطاب رقميٍّ أكثر إنصافًا وواقعيةً للمرأة العربية، وكيف يمكنُ قياس مدى تأثير هذه الاستراتيجيات على أرض الواقع؟

تُعدّ وسائل التواصل الاجتماعي اليوم أداةً محوريةً في تشكيل الوعي المجتمعي، وتمتلك قدرةً هائلةً على إعادة صياغة الصور النمطية للمرأة؛ إذ تتيح هذه المنصات للنساء مساحةً لعرض تجاربهن الناجحة، وكسر الصور النمطية التي تحصرهن في أدوارٍ محددة.

وعندما تشارك النِّساء إنجازاتهن في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والإعلامية، فإنهن يخلقن نماذج إيجابية تلهم الأجيال الجديدة، وتعزز فكرة أن المرأة ليست مجرد عنصرٍ مكمل، بل قوةٌ فاعلةٌ في المجتمع.

ويتطلب تحسين صورة المرأة في الإعلام جهودًا مشتركةً من الأفراد والمؤسسات، بخطوات جادة ومؤسسية تتعدى مجرد تقديم محتوىً إيجابي، بل تمتدّ إلى بنيّة العمل الإعلامي ذاتها.

يجب على المؤسسات الإعلامية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكلٍ استباقي لتصحيح الصور النمطية، وعلى صناع المحتوى أن يكونوا واعين بتأثير محتواهم على صورة المرأة، وأن يسعوا جاهدين لتقديم نماذج إيجابية وملهمة.

ما هي أبرز المناهج والبرامج التدريبية التي ترونها ضرورية لتأهيل الإعلاميين والكتّاب للتعامل مع قضايا المرأة بمهنية وموضوعية، وكيف يمكن ضمان استدامة تأثير هذه البرامج التدريبية على المدى الطويل؟

يُعدّ تدريب الكتّاب والإعلاميين على معالجة قضايا المرأة بأسلوبٍ مهنيٍّ مُنزّهٍ عن التحيزات الجندرية خطوةً أساسيةً لتغيير الصورة النمطية للمرأة في الإعلام فالإعلاميون والكتّاب بحاجة إلى تدريبٍ متخصص في كيفية التعامل مع قضايا المرأة بعيدًا عن التحيزات المَوروثة.

وينبغي لهذا التدريب أن يشمل كيفية تقديم المرأة بصورةٍ غير نمطية، وتصويرها ككائن إنسانيّ متكامل، بعيدًا عن المبالغة في تقديمها كضحيةٍ أو كائنٍ تابعٍ كما يجب أن يشمل فهمًا أعمق لقضاياها المعقّدة والمتنوعة، من حقوقها إلى إنجازاتها في مختلف المجالات.

ومن خلال هذا التدريب، يمكن للإعلاميين والكتّاب اكتساب الأدوات والمهارات اللازمة لتقديم صورة أكثر واقعية وإنصافًا للمرأة، مما يساهم في تغيير الوعي المجتمعي وتصحيح الصور النمطية السائدة.

ما هي أبرز الموضوعات البحثية التي ترونها ضرورية لدراسة دور المرأة في المجتمع المعاصر، وكيف يمكن تحويل نتائج هذه الأبحاث إلى محتوى إعلامي مؤثر يسهم في تغيير الصورة النمطية للمرأة؟

يحتاج الإعلام إلى أبحاث متعمقة تتجاوز الرؤى التقليدية التي تقتصر على القضايا السطحية المتعلقة بالمرأة، كالجمال والأسرة فحسب بل يجب أن تركز الأبحاث على دراسة أعمق لدور المرأة في الثورة الرقمية، والسياسة، والعالم التجاري، والعمل الفني، والريادة.

ويُعدّ تشجيع الأبحاث الإعلامية التي تبتعد عن التناول التقليدي لقضايا المرأة وتركز على واقعها المتطور خطوةً أساسيةً لتقديم صورةٍ أكثر شموليةً للمرأة، وتعكس واقعها المتطور بما يواكب تقدم المجتمع. ومن خلال هذه الأبحاث، يمكن للإعلام تقديم صورة أكثر واقعيةً وإنصافًا للمرأة، وتغيير الوعي المجتمعي وتصحيح الصور النمطية السائدة.

ما هي أبرز الاستراتيجيات التي ترونها ضرورية لتمكين الإعلاميات الشابات من تجاوز التحديات المهنية والأخلاقية، وكيف يمكن للمؤسسات الإعلامية والأكاديمية أن تساهم في توفير بيئة داعمة ومحفزة لهن؟

الإعلام رسالة ومسؤولية، وليس مجرد مهنة. وفي عصر الشهرة السريعة، يتعين على الإعلاميات الشابات الالتزام بالمصداقية والمهنية، وتطوير ذواتهن باستمرار من خلال حضور ورش العمل ومتابعة التطورات.

وعليهن اختيار معاركهن بعناية، والثبات على مبادئهن، وعدم السماح لأحد بتحديد سقف طموحاتهن فالإعلام قوة، واستخدامه بوعي هو ما يصنع إعلامية مؤثرة، تبحث عن الحقيقة وتطرح القضايا بشجاعة، لتترك بصمة في الوعي الجمعي.

- **السوشيال ميديا سلاح المرأة ضد الصور النمطية.. والأبحاث الإعلامية الطريق إلى الحقيقة**

المساواة بين الجنسين في مصر:

ركيزة النمو الاقتصادي وإنجازات نحو المستقبل

تقرير: محمد بربر

تظل المساواة بين الجنسين قضية محورية تسعى الكثير من المبادرات والبرامج على المستويين الحكومي والدولي إلى تحقيقها، بهدف تعزيز التكافؤ بين الجنسين في بيئة العمل من خلال تحسين الفرص الاقتصادية وزيادة مشاركة المرأة وتطوير سياسات شاملة عبر مختلف القطاعات. تعكس هذه الخطوات البارزة في تمكين المرأة الإرادة السياسية القوية والالتزام الثابت ببناء مجتمع شامل وعادل.

بيئة العمل.. للأكثر تميزًا

استطلعت "رسالة النور" آراء عدد من السيدات والفتيات اللاتي يشاركن في وظائف مختلفة، من أجل الاستماع إلى آرائهن ومشاركتهن الأجواء داخل بيئة العمل بتنوعها.

في البداية، تقول هدى أبو عماشة، مسؤولة الموارد البشرية في شركة خاصة، إن الأمر اختلف في السنوات الأخيرة عند اختيار الموظفين في الشركة، مشيرة إلى أن عامل الخبرة أصبح هو الأهم لدى متخذي قرار الاختيار، بعيدًا عن النوع، في ظل التنافس الكبير بين الشركات والبحث عن الأكفاء كل في مجاله.

أضافت أن هناك الكثير من الفتيات اللائي أثبتن قدرتهن على التفوق في بيئة العمل، بسبب اتجاههن إلى الحصول على الدورات التدريبية وصقل خبراتهن، الأمر الذي يفرض تواجدهن بسبب تميزهن، خصوصًا في القطاع الخاص.

مطالب بدعم المرأة وتوفير المناخ الآمن

تعتقد لبنى الخياط، مهندسة برمجيات، أن بيئة العمل في الشركة التي تعمل بها لا تفرق بين الذكور والإناث، سواء من حيث الرواتب أو الإجازات أو حتى الترقيات، لافتة إلى أنها تعمل في فريق عمل معظمه من الإناث، ولا تجد شعورًا بالتقليل من جهودهن أو محاولة تمييز الذكور عنهن. لكنها في الوقت ذاته تؤكد أن سوق العمل يجب أن يراعي المرأة في بعض الحالات مثل الحمل والرضاعة وتوفير المناخ الآمن داخل بيئة العمل.

وتضيف سارة عماد، باحثة دكتوراة وموظفة في شركة مياه الشرب، أنها وجدت دعمًا كبيرًا خلال مسيرتها الوظيفية التي تتجاوز ١٥ عامًا، لا سيما في تقديم الحافز من أجل استكمال الدراسات العليا والمشاركة في المحاضرات، إلى جانب ترشيحها لحضور برامج تدريبية. مؤكدة أن المجلس القومي للمرأة ينظم الكثير من الحلقات النقاشية التي تعمل على توعية النساء بحقوقهن في بيئة العمل.

وتابعت حديثها قائلة: "شاركت في عدد من هذه الحلقات النقاشية المهمة، وكذلك البرامج التدريبية. قد تكون بيئة العمل في بعض الأحيان صعبة، ولكن من الضروري الإبلاغ عن أي واقعة والتصدي لها، لأن هناك الكثير من الجهود تبذلها الدولة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في بيئة العمل على كافة الأصعدة."

تمكين المرأة يعزز المرونة الاقتصادية والمجتمعية

أكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الدكتورة رانيا المشاط، أن برنامج عمل الحكومة الجديدة ٢٠٢٤-٢٠٢٧م يحدد سبعة أهداف استراتيجية، أحدها

مخصص لتمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، إلى جانب تعزيز صحة المرأة وحمايتها من العنف.

وقالت الوزيرة إن المساواة بين الجنسين ضرورة اقتصادية؛ فإطلاق إمكانات المرأة يعد أمرًا حيويًا لدفع عجلة النمو وتعزيز الابتكار والمرونة. إلى جانب ذلك، فإن الإرادة السياسية والشراكات أمران حاسمان؛ فالتزام القادة والجهود التعاونية عبر القطاعات ضروريان لتهيئة بيئة تنمو فيها المساواة بين الجنسين.

وشددت على أن تمكين المرأة يعزز من المرونة الاقتصادية والمجتمعية؛ فعندما تُمنح المرأة الفرصة، تزدهر المجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى مزيد من الاستقرار والازدهار للجميع.

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية

في إطار الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (٢٠١٦-٢٠٣٠)، تواصل الحكومة المصرية جهودها لتعزيز دمج المنظور الجنساني في خطط التنمية، مع تبنّي ميزانيات تراعي الفوارق بين الجنسين. وتضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور محوري في تنسيق ٨٩ مشروعًا يركز على النوع الاجتماعي، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف.

ووفقًا لما أشار إليه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، شهدت مصر تقدمًا ملموسًا في مجال تمكين المرأة خلال السنوات الأخيرة، مستندةً إلى مجموعة من السياسات والإجراءات والمبادرات التي دعمت المرأة في مختلف المجالات. كما عززت التشريعات والأطر القانونية مشاركة المرأة في الحياة العامة وسوق العمل، مما انعكس على المؤشرات الدالة على تحسن أوضاعها اقتصاديًا واجتماعيًا.

وفي هذا الإطار، سيتم تقديم تحليل شامل للوضع الراهن لتمكين المرأة المصرية، عبر استعراض الأطر القانونية الداعمة لها، إلى جانب المؤشرات التي تعكس تطور مشاركتها في المجالات المختلفة.

التمكين السياسي والمناصب القيادية

حققت مصر خطوات غير مسبوقة في تعزيز حضور المرأة في المناصب التنفيذية العليا، حيث شهدت السنوات الأخيرة بروز عدد من القيادات النسائية اللواتي تولين مناصب قيادية للمرة الأولى. ويعكس ذلك توجه الدولة نحو دعم المرأة وتمكينها في مواقع صنع القرار. فقد تم تعيين السفيرة فايزة أبو النجا مستشارة لرئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي، كأول سيدة تتولى هذا المنصب الرفيع، كما أصبحت نادية عبده أول سيدة تتولى منصب المحافظ، في خطوة تمثل تحولًا جوهريًا نحو تعزيز دور المرأة في الحكم المحلي.

وفي القطاع القضائي، عُيّنت حسناء شعبان عبد الله كأول رئيسة للمحكمة الاقتصادية، بينما تولت فيبي جرجس منصب وكيل مجلس الشيوخ، ما يعد تطورًا مهمًا في تمثيل المرأة داخل المؤسسات التشريعية والقضائية. أما على المستوى الدبلوماسي وحقوق الإنسان، فقد تولت السفيرة مشيرة خطاب رئاسة المجلس القومي لحقوق الإنسان، ما يعكس الدور البارز للمرأة المصرية في الدفاع عن الحقوق وتعزيز الحريات. وفي القطاع المصرفي، برزت لبنى هلال كنائب محافظ البنك المركزي، في مؤشر واضح على تعزيز دور المرأة في إدارة السياسات المالية والنقدية، مما يؤكد إيمان الدولة بقدراتها في القطاعات الاقتصادية الحيوية.

المرأة المصرية والمجال الأمني والدولي

شهدت السنوات الأخيرة تطورًا كبيرًا في دور المرأة داخل قطاع الأمن، حيث التحقت لأول مرة بالقوات الخاصة وقوات حفظ السلام عام ٢٠١٧، ما يعكس تحولًا نوعيًا في مهامها الأمنية على المستوى الدولي. وارتفعت نسبة النساء في قوات حفظ السلام المصرية إلى ٦,٧٩٪ عام ٢٠٢٤، مما عزز من مشاركتهن في الجهود الدولية لحفظ الأمن والاستقرار. كما سُمح للنساء بالالتحاق بكلية الشرطة، ما يفتح أمامهن آفاقًا جديدة للمشاركة في حماية الأمن الداخلي.

صعود ثابت نحو التمكين السياسي والاقتصادي

وبحسب مؤشرات تقرير التمكين الاقتصادي الصادر عن المرصد المصري للمرأة، فإن تقدمًا ملحوظًا في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة، خصوصًا على الصعيد السياسي، تحقق في الأشهر الأخيرة، حيث شهدت مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار تطورًا غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة. فقد ارتفع تمثيل المرأة في البرلمان بشكل لافت، إذ قفز عدد المقاعد التي تشغلها السيدات من ٩ مقاعد فقط عام ٢٠١٢م إلى ١٦٣ مقعدًا عام ٢٠٢٥م، وهو ما يمثل قفزة نوعية تعكس تنامي دور المرأة في المشهد السياسي.

ولم يقتصر هذا الحضور المتزايد على السلطة التشريعية، بل امتد إلى السلك القضائي الذي شهد توسعًا غير مسبوق في مشاركة المرأة، إذ ارتفع عدد القاضيات من ٦٦ قاضية فقط عام ٢٠١٧ إلى ٣٩١٨ قاضية بحلول عام ٢٠٢٥، ما يعادل تقريبًا ٥٩ ضعف العدد المسجل قبل ثماني سنوات. وتوزعت هذه الأعداد على مختلف الهيئات القضائية، حيث وصل عدد القاضيات في القضاء العادي إلى ١٣٠، بينما تضم النيابة العامة ١٧ سيدة. أما مجلس الدولة، فقد أصبح يضم ١٣٧ قاضية، في حين استحوذت المرأة على ٢٣٦٣ منصبًا بهيئة النيابة الإدارية، و١٢٩٠ منصبًا في هيئة قضايا الدولة، مما يؤكد التحول الجذري نحو تمكين المرأة في المؤسسات القضائية العليا.

خطوات متقدمة نحو تمكين المرأة.. المساواة بين الجنسين محفز رئيسي للاقتصاد المصري

أما على مستوى السلطة التنفيذية، فقد شهدت الحكومة المصرية طفرة في تمثيل المرأة في المناصب القيادية، حيث ارتفعت نسبة الوزيرات إلى ٢٥٪ من إجمالي التشكيل الحكومي، في حين بلغت نسبة نائبات الوزراء ٢٧٪، في حين وصلت نسبة نائبات المحافظين إلى ٣١٪. ويعكس هذا التطور المتسارع ثقة الدولة في قدرة المرأة على إدارة الملفات الحيوية والمساهمة بفاعلية في عملية صنع القرار على أعلى المستويات.

تحديات مستمرة وتحسن ملحوظ

على الرغم من التحديات التي تواجهها المرأة في سوق العمل، فإن المؤشرات الاقتصادية ترصد تحسنًا ملحوظًا في قدرتها على اقتحام مجالات العمل المختلفة. فقد انخفض معدل البطالة بين النساء إلى ١٦,٦٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤م، مقارنةً بنسبة ٢٤,٨٪ في نفس الفترة من عام ٢٠١٤م، ما يعكس جهود الدولة المستمرة في توفير فرص عمل أكثر للمرأة وتعزيز اندماجها في الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، لا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل تشهد تغيرات طفيفة، حيث سجلت نسبة ١٦,٩٪ عام ٢٠٢٣م، مقارنةً بـ ١٧,٩٦٪ عام ٢٠١٩م، وهو ما يشير إلى الحاجة لمزيد من الإصلاحات لدعم التوظيف النسائي.

وفيما يتعلق بالتوظيف الحكومي، تُظهر البيانات أن النساء يشكلن ٥١٪ من إجمالي العاملين بالجهاز الإداري للدولة بحلول عام ٢٠٢٣م، ما يعكس حضورًا قويًا للمرأة في المؤسسات الحكومية. والأكثر لفتًا للانتباه أن ٨٣,٨٪ من النساء العاملات في القطاع الحكومي يشغلن وظائف دائمة، مقارنةً بنسبة ٦١,٤٪ للرجال في عام ٢٠٢٤م، مما يشير إلى أن المرأة تحظى باستقرار وظيفي أكبر داخل المؤسسات الحكومية مقارنةً بالقطاع الخاص، الذي لا يزال يواجه تحديات في استيعاب المزيد من الكفاءات النسائية.

وأطلقت مصر أول شراكة من نوعها على مستوى العالم بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة من خلال برنامج «تحويشة» للادخار والإقراض بين النساء، وقد ترتب عليه تحقيق نمو كبير في معدلات الشمول المالي للمرأة كما تم إطلاق الخطة الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين في العمل، والتي تهدف إلى خفض معدل البطالة بين النساء بنسبة ٦٠٪ سنويًا.

قضايا المرأة في الدراما المصرية..

نحو مزيد من الوعي والمسؤولية

حوار: محمد وائل

اهتمت السينما، والدراما التليفزيونية، بمشكلات المرأة وقضاياها، ومن أبرز تلك القضايا، المساواة بين الرجل والمرأة، هذا الاهتمام ليس وليد اللحظة، بل يعود إلى سنوات طويلة. ومع ذلك، يثار التساؤل حول مدى اختلاف هذه الأعمال على مر السنوات، خاصة وأن بعض الأعمال الدرامية الأخيرة قدمت صورة سلبية عن المرأة.

مجلة «رسالة النور» أجرت حوارًا مع الدكتورة نسرين عبد العزيز، أستاذ الإذاعة والتليفزيون المساعد، لتسليط الضوء على كيفية تناول الفن لمشكلات المرأة وقضاياها. وإلى نص الحوار.

تقوم الدراما والسينما منذ سنوات طويلة بتقديم أعمال تخص المرأة وقضاياها... كيف تقيمين ذلك؟

لقد قدمت الدراما التلفزيونية والسينما بالفعل أعمالاً فنية تناولت قضايا المرأة، ويمكن تتبع ذلك منذ أفلام ثلاثية نجيب محفوظ، التي عرضت شخصيات مثل سي السيد والست أمينة، وكشفت عن تهميش المرأة في ذلك الوقت، حيث كانت حبيسة المنزل، وغير قادرة على اتخاذ القرارات. ولذا، أصبحت عبارة "أنا لستُ الست أمينة" تعبيرًا عن رفض القهر.

بعد الثلاثية، ظهرت أعمال أخرى مهمة، مثل فيلم «الأستاذة فاطمة» لفاتن حمامة، الذي كان أول عمل سينمائي يتناول دور المرأة في سوق العمل وتحدياتها ونظرة المجتمع إليها. كذلك، قدمت لبنى عبد العزيز في فيلم «أنا حرة» شخصية متمردة على التقاليد، ومؤيدة لتعليم المرأة، ولكنها سعت إلى حرية غير مسؤولة نتيجة للكبت الذي عانته. بالإضافة إلى ذلك، ناقش فيلم «مراتي مدير عام» المساواة بين الرجل والمرأة في العمل، وأثبت قدرة المرأة على النجاح كمديرة.

ومن بين الأفلام الكلاسيكية التي تناولت قضايا المرأة، فيلم «أريد حلًا» الذي سلط الضوء على حق المرأة في طلب الطلاق، وفيلم «ولا عزاء للسيدات» الذي كشف عن نظرة المجتمع السلبية للمطلقة، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بقضايا المرأة تدريجيًا.

وفي الدراما التلفزيونية، تم التركيز على دور المرأة في الأسرة، كما في مسلسل «الوتد» لهدى سلطان، والتحديات التي تواجه الأرملة، كما في دور عفاف شعيب في مسلسل «الشهد والدموع». وفي العصر الحالي، نجد مسلسلات مثل «فاتن أمل حربي» الذي ناقش قصور قوانين الأحوال الشخصية ودور وزارة التضامن في حماية المرأة المعنفة، ومسلسل «تحت الوصاية» الذي تناول مشاكل الأرملة. وهكذا، نرى أن قضايا المرأة كانت وما زالت مطروحة للنقاش، وتتطور معالجتها بتطور القضايا والظروف المحيطة.

مع أجواء الاحتفال بعيد الأم... من هي الفنانة التي ترين أنها نجحت ببراعة في تجسيد دور الأم؟

لا شك أن الفنانة كريمة مختار قد برعت في تجسيد دور الأم منذ بداياتها الفنية، مما جعلها محبوبة لدى الجماهير، حتى لُقِّبت بـ"ماما كريمة" نظرًا لإتقانها هذا الدور على كافة الأصعدة.

وبالمثل، نجحت الفنانة أمينة رزق في تقديم دور الأم ببراعة في معظم أعمالها، فضلاً عن الفنانات فاتن حمامة، وفردوس عبد الحميد، وشادية، ومؤخرًا عفاف شعيب، فكثير من الفنانات يتجهن إلى تجسيد دور الأم عند وصولهن إلى مرحلة عمرية معينة ومع ذلك، عندما يُذكر دور الأم، يتبادر إلى أذهاننا تلقائيًا أسماء كريمة مختار، وأمينة رزق، وفردوس عبد الحميد، لما تركنه من بصمة مميزة في هذا المجال.

عند الحديث عن المساواة بين الرجل والمرأة، ما أبرز الأعمال الدرامية التي تناولت هذه القضية؟

لقد تناولت السينما والتلفزيون قضية المساواة بين الرجل والمرأة في عديد من الأعمال، منها أفلام مثل «مراتي مدير عام» و«عدو المرأة» و«للرجال فقط»، ومسلسلات مثل «هو وهي» وحتى في الأعمال التي لم تتناول القضية بشكل مباشر، كانت المساواة حاضرة، كما في مسلسل «يوميات ونيس» الذي ناقش في عدة حلقات احترام الرجل لدور المرأة.

• د. نسرين عبد العزيز: الدراما توظف "تعدد الزوجات" بشكل غير مسؤول.. والسينما النسائية خطوة إيجابية

• المسلسلات الشعبية تشوه صورة المرأة.. وكريمة مختار وأمينة رزق وفردوس عبد الحميد

ثلاثية الخلود في تجسيد الأمومة

وفي الوقت الحاضر، قد يبدو أن تناول هذه القضية قد تراجع، ولكن هذا ليس بسبب تحقق المساواة الكاملة، بل لأنها أصبحت جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي، ويتم تناولها بشكل ضمني في العديد من الأعمال.

هل تعتقدين أن الدراما التلفزيونية تناولت قضية المساواة بين الرجل والمرأة بشكل كاف وشامل؟

لقد تناول الفن هذه القضية بأشكال متنوعة، سواء كوميدية أو تراجيدية، وبأبعاد مختلفة، مما جعلني أرى أن قضية المساواة بين الرجل والمرأة قد عُرضت بشكل جيد في السينما والدراما.

كيف يمكن للدراما أن تساهم في تغيير سلوكيات المجتمع تجاه المرأة وتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين؟

تتمتع الدراما بتأثير قوي على الرأي العام، وقدرة على تغيير وتشكيل الاتجاهات المجتمعية ويعتمد ذلك على صناع الدراما، فبينما قدمت بعض الأعمال صورًا إيجابية للمرأة، شوهت أعمال أخرى صورتها، واختزلتها إلى مجرد سلعة.

بالرغم من ظهور عدة أفلام ببطولة نسائية في عام ٢٠٢٤، إلا أن البطولة النسائية في السينما ما زالت تشهد تراجعًا ملحوظًا.. ما تفسيرك لذلك؟ وما هي الأسباب المحتملة؟

صحيح أن السينما في الوقت الحالي تعاني من قلة الإنتاج، مقارنةً بالماضي الذهبي الذي شهد تألق نجمات مثل ميرفت أمين، وإلهام شاهين، ونادية الجندي، ونبيلة عبيد، وقبلهن شادية، وصباح، وماجدة.

قد يعود تراجع البطولة النسائية المطلقة إلى الاتجاه نحو البطولات الجماعية، بالإضافة إلى الأزمات التي مرت بها صناعة السينما اليوم، يقتصر عدد الفنانات القادرات على تحمل مسؤولية بطولة الأفلام على أسماء قليلة، مثل ياسمين عبد العزيز، ومنى زكي، وهند صبري، فهناك مقومات ضرورية لتصدر بطولة الأفلام، تشمل الخبرة الفنية، وقاعدة جماهيرية واسعة.

تشير بعض الدراسات إلى أن المسلسلات المصرية تقدم صورة سلبية للمرأة بشكل عام، وتستمر في عرض أشكال مختلفة من العنف ضدها.. ما مدى اتفاقك مع هذه النتائج؟

مما لا شك فيه أن العديد من الأعمال الدرامية في موسم رمضان ٢٠٢٥م تتناول أشكالًا مختلفة من العنف ضد المرأة، سواء اللفظي أو الجسدي ومع ذلك، يختلف التعامل مع هذه القضية بين عمل وآخر؛ فبينما يسعى البعض إلى معالجة العنف وتوعية الجمهور بمخاطره، يساهم البعض الآخر، للأسف، في ترسيخ هذه الظاهرة، وهو ما يشكل إشكالية حقيقية، لذا، أرى ضرورة وجود رقابة فعالة على الأعمال الفنية التي تتناول قضايا المرأة، لضمان تقديم محتوى هادف ومسؤول.

كيف تقيمين الحضور النسائي في دراما رمضان ٢٠٢٥م؟ وهل تتناول الأعمال الدرامية في هذا الموسم قضايا نسائية جادة؟

شهد موسم رمضان ٢٠٢٥ حضورًا نسائيًا لافتًا، حيث تتصدر العديد من الفنانات المشهد ببطولات نسائية في أعمال ناجحة، مثل مسلسلات «وتقابل حبيب»، و«قلبي ومفتاحه»، و«كامل العدد»، وهي بعض الأعمال التي عُرضت في النصف الأول من الشهر.

وفي النصف الثاني، تنتظرنا أعمال أخرى مثل مسلسل «عايشة الدور» لدنيا سمير غانم، وإعادة تقديم فيلم «شباب امرأة»، بالإضافة إلى مسلسل «حسبة عمري» لروجينا وعلى الرغم من هذا الحضور المكثف، إلا أن جودة الأعمال تتباين، فبعضها يتناول قضايا هامة، بينما يفتقر البعض الآخر إلى العمق.

كيف تقيمين صورة المرأة التي تظهر في المسلسلات الشعبية الحديثة؟

أعبر عن رفضي القاطع للصورة التي تقدمها هذه المسلسلات عن المرأة، وأرفض أيضًا تسميتها بـ"المسلسلات الشعبية"، لأنها لا تعكس واقع المجتمع الشعبي، فقد أصبحت هذه الأعمال تتسم بصفات مشتركة، مثل البلطجة والعنف، مع العلم أن الأحياء الشعبية ليست المصدر الوحيد لهذه الظواهر، فالعنف موجود في كل المستويات الاجتماعية. ما نشاهده في هذه المسلسلات هو مجرد مبالغة في الأداء والحوار والأزياء.

ما هو تقييمك للأعمال الدرامية التي تناولت قضية تعدد الزوجات، مثل مسلسلات الحاج متولي، والزوجة الرابعة، وجعفر العمدة؟

في الواقع، لديَّ تحفظات كبيرة على الطريقة التي عُرضت بها قضية تعدد الزوجات في الأعمال الدرامية، أنا لا أنكر أن التعدد مُباح في الشريعة الإسلامية، خاصةً إذا توفر العدل بين الزوجات، ولكن ما شاهدناه في بعض المسلسلات، حيث تتنافس النساء على إرضاء الزوج بأي ثمن، يخلو من أي رسالة قيمة.

هذه الأعمال تصور المرأة ككائن فاقد للحرية والإرادة، هدفه الوحيد هو إرضاء الرجل، دون أي طموح أو هدف حقيقي. صحيح أن مسلسل «الحاج متولي» قدم هذه القضية برسالة واضحة، وبطابع كوميدي خفيف الظل، لكن تكرار هذا النمط في مسلسلات أخرى، سواء كانت ريفية، صعيدية، أو حضرية، حوله إلى مجرد "تيمة" مستهلكة، ولا يخدم صورة المرأة. لذا، أرفض هذه الأعمال، لأن قضية تعدد الزوجات لم تُوظف دراميًا بشكل صحيح ومسؤول.

شهد عام ٢٠٢٤ عرض خمسة أفلام سينمائية من إخراج مخرجات، من بينها فيلم "الهوى سلطان" لهبة يسري، وفيلم "رفعت عيني للسما".. ما هو تقييمك لهذا التوجه؟

إن عرض أفلام تتناول هذه الأفكار أمر محمود، ففيلم "رفعت عيني للسما" و"الهوى سلطان" يعتبران من الأعمال المتميزة، كما أن زيادة حضور المخرجات في الوسط السينمائي أمر إيجابي للغاية، حيث إن عددهن قليل، هذا التواجد سيساهم في تنوع الرؤى والاتجاهات والأفكار في الأعمال السينمائية، وسيساعد أيضًا على تناول قضايا المرأة بمنظور مختلف.

ما هي نصيحتك لصناع الدراما والسينما الذين يتناولون قضايا المرأة في أعمالهم؟

أود أن أطرح بعض المقترحات، بدلًا من النصائح، حيث نرى ضرورة تناول قضايا المرأة في الصعيد والريف، بالإضافة إلى القضايا المسكوت عنها.

يسعدني أن أرى مسلسلًا يتناول قضية التحرش، كما أن مسلسل «ساعته وتاريخه» قد ناقش العنف ضد المرأة ولكن العنف يتخذ أشكالًا واتجاهات متعددة، ونحن بحاجة إلى تسليط الضوء على هذه الأشكال المختلفة كما يجب علينا إبراز نماذج مشرفة للمرأة، مثل النائبة والوزيرة، ليكُنَّ قدوة للفتيات، أيضًا، هناك حاجة لأعمال درامية تتناول قوانين الأحوال الشخصية بشكل أكثر تعمقًا.

المساواة..

أرقام صادمة وآمال ممكنة

تقرير: أحمد مصطفى

تبذل الحكومة والمنظمات المدنية جهودًا كبيرة لتمكين المرأة سياسيًا واجتماعيًا وقانونيًا، وللقضية دلالات اقتصادية أيضًا؛ فالخطة الاستراتيجية للبنك الدولي، المستندة إلى دراسات سد الفجوة بين الجنسين، تربط ذلك بزيادة الناتج المحلي بنسبة ٢٠٪ كحد أدنى. ولذلك، حصلت وزارة التعاون الدولي على منح بقيمة ١,١ مليار دولار خلال المدة ٢٠٢٠-٢٠٢٣م من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وإسبانيا وكندا، بهدف تمكين المرأة وتعزيز الحماية الاجتماعية، وقد شملت هذه المنح تنفيذ برامج مثل: "خلق فرص العمل للمرأة بالصعيد"، و"التمكين الاقتصادي للمرأة"، و"دعم المرأة في ريادة الأعمال".

الموازنة المستجيبة للنوع: ٣٠٠ مليار جنيه خلال خمس سنوات

أعلنت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، عن إنفاق ٣٠٠ مليار جنيه خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥م لتمويل مشروعات تركز على العدالة الجندرية، تبلغ نسبتها في قطاع التعليم ١٤٪، وفي قطاع الصحة ٢٠٪، وفي قطاع المشروعات الصغيرة ١٥٪، وتشمل هذه المشروعات ٣٤ مشروعًا تمويليًا بتمويل دولي قدره ٣,٣ مليارات دولار، بالإضافة إلى ٨٩ مشروعًا لتعزيز المساواة بين الجنسين.

التقدم في مؤشر المساواة

قدمت الدولة حزمة سياسات تمويلية وتشريعية، مما أظهر تقدمًا في مؤشرات العدالة بين الجنسين، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٤م، ومن هذه المؤشرات: الأجور وتكافؤ الفرص بنسبة ١٤,١٪، حيث وصلت مصر إلى المرتبة ١٣٤ عام ٢٠٢٣م، بعد أن كانت ١٣٩ عام ٢٠١٨م. كما أن السيدات يشغلن حاليًا ٢٤٪ من حقائب مجلس الوزراء، مقارنة بـ ١١,٨٪ عام ٢٠١٨م ويبلغ تمثيل المرأة في البرلمان ٢٧٪.

وبلغت نسبة تمثيل النساء في الجهاز الإداري للدولة ٤٤,٥٪، وبلغت استفادة النساء من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٤٦٪، بينما بلغت نسبة المستفيدات من القروض متناهية الصغر ٦٩٪. وتضمن البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب على القيادة انحيازًا بنسبة ٥٧٪ لصالح الفتيات، لتعزيز فرصهن في المناصب القيادية. وتمارس المرأة مهنًا جديدة، مثل المأذون.

وفي منصة القضاء، فقد صرح المستشار أحمد عبود، رئيس مجلس الدولة، وبمناسبة اليوم الدولي للقاضيات، بأنه في عهد الرئيس السيسي شهد المجلس تعيين ١٣٧ قاضية بمجلس الدولة. كما فتح باب تعيين الخريجات لأول مرة في وظيفة مندوب مساعد، خصوصًا وقد أثبتت القاضيات جدارتهن وكفاءتهن، وبأنها فرصة لتعزيز حضورهن في مواقع صنع القرار.

الفجوات لا تزال كبيرة!

تنتقد مبادرة "المنصة حقها" حصيلة ما يربو على ثلاث سنوات من التوجيه الرئاسي لوزارة العدل نحو الاستعانة بالمرأة بنسبة ٢٥٪ من مجموع القضاة بحلول عام ٢٠٢٣م، موضحة أن الحصيلة لا تزال صفرًا فيما يتعلق بالتعيين الطبيعي، وأقل من ١٪ في التعيين القيصري، وتشمل: (٧٣ قاضية في القضاء العادي، و٥٥ قاضية معينات سلفًا عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، و١١ وكيلة نيابة عامة، و١٣٧ قاضية بمجلس الدولة).

أشكال متعددة للعنف

يشير دليل المجلس القومي للمرأة وجهاز التعبئة العامة والإحصاء، وفقًا لآخر مسح سكاني، إلى أن ٧,٩ ملايين امرأة تتعرض للعنف، مع ترك مليون سيدة لمنزلها سنويًا بسبب عنف الزوج، مما يكبد الاقتصاد خسائر بمئات الملايين، وخسائر اجتماعية لا تقدر بثمن. كما يُتوقع أن يتجاوز الفقر بين النساء ٣٨٪.

ووفقًا لبيانات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٢٣م، تعاني ٣٣٪ من النساء المصريات من العنف الجسدي أو الجنسي، وتعرضت ٧ ملايين امرأة لختان الإناث. كما تحتل مصر أعلى نسب زواج القاصرات عربيًا، إذ تبلغ نسبة اللاتي يتزوجن قبل ١٨ عامًا ١٤٪، مما يهدد صحتهن النفسية والجسدية، ويعيق فرصهن التعليمية والاقتصادية.

النساء الأكثر تضررًا من الفقر

توصلت دراسة الدكتورة هويدا عدلي، "الفقر والسياسات العامة في مصر"، والصادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، إلى ارتفاع معدلات الفقر، لا سيما في الريف، وتفاوت مستويات الدخل والأجور، مما يجعل النساء والأطفال هم الأكثر تضررًا، مع الأخذ في الاعتبار نتائج التقرير العالمي للفجوة الجندرية والفارق الكبير في المشاركة الاقتصادية بين الجنسين.

تحديات استراتيجية رؤية ٢٠٣٠م

هناك إشكاليات تواجه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ضمن رؤية ٢٠٣٠م، والتي تتضمن أربعة مجالات رئيسية هي: التمكين السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والحماية. ويتجلى ذلك في: تعزيز مشاركتهن في صنع القرار (سياسيًا)، واقتصاديًا كتوفير فرص عمل وريادة الأعمال،

• المساواة بين الجنسين: إنجازات رغم المعارك المستمرة في الميدان

واجتماعيًا بتحسين جودة حياتهن وضمان حقوقهن. أما مجال الحماية، فمن أبرز جوانبه منع العنف وضمان البيئة الآمنة.
إذ تتحدث الاستراتيجية عن رفع نسبة تمثيل النساء في البرلمان إلى ٣٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠م، والانتقال من نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل البالغة ١٥,٢٪ عام ٢٠٢١م، لتصل إلى ٣٥٪ عام ٢٠٣٠م.

تقويض فرص النمو

تقع النساء تحت وطأة التمييز والخوف، مما يؤثر سلبًا على قدراتهن الابتكارية والإبداعية والأدائية، بل يؤدي ذلك إلى تفشي الفساد وتبديد مكتسبات التنمية، لكونها موظفة مجبرة على كتمان الشهادة والكذب والتزوير خوفًا من الإيذاء النفسي والتشويه. وقد تناولت دراسة "نجاة ساسي" علاقة النوع الاجتماعي بممارسات الفساد، وعلى الرغم من أنها تناولت المرأة الجزائرية، فإن السياق متشابه، مما يستدعي الحاجة إلى قوانين وحملات رقابية تراعي السياقات الثقافية، ودعم وجود المرأة في استراتيجيات مكافحة الفساد لضمان فعاليتها.

الثقافة المجتمعية أقوى من القانون

تناولت رندا سلطان، بكلية التربية جامعة أسيوط (٢٠٢٠م)، تشكك الرجال في دعوة المساواة وربطها بأهداف سياسية واجتماعية، وشعورهم بالظلم والتهميش، مما يؤدي بالتالي إلى التلاعب بمفهوم المساواة. فالقوانين وحدها لا تكسر جدار العادات، إذ أن قيود الثقافة المجتمعية أقوى من القانون، وخاصة بالنسبة للمرأة الريفية التي يتعرض ٦٧٪ منهن للعنف الجسدي والنفسي في صعيد مصر، ويصل الأمر إلى هجرة واحدة من كل عشر نساء.

التشريعات والموروث

هناك فجوة بين القانون وإمكانية تطبيقه، نظرًا لممارسات وقيود العقلية الذكورية في المجتمع، والقبول المجتمعي لأشكال العنف ضد المرأة، في الأرياف والعشوائيات والمناطق الشعبية وصعيد مصر. ويتجاوز العنف الزوجات ليطال الأرامل وبناتهن اللاتي يقعن فريسة اعتداء أسرة الزوج المتوفى، كالأشقاء والأقارب، بدافع الرغبة في الاستيلاء على ميراثهن، وحرمانهن من حقوقهن، كالمسكن وغيره. ولا تستطيع النساء الإبلاغ تحت الضغط المجتمعي، والخوف من الوصمة، وعدم وجود شهود ومناصرين.
وفي العنف المنزلي يتم تجاهل أشكال العنف المتنوعة، كالنفسي والاقتصادي والجسدي، بجانب ضعف العقوبات الرادعة وصعوبة إثبات الوقائع.

غياب التمكين النفسي

تشير دراسة عزة خليل بجامعة عين شمس، "التمكين السيكولوجي للمرأة" (٢٠٢٢م)، إلى الثقافة الأبوية المعطلة لتمكين المرأة النفسي، مما يقوض حقوقهن ويحد من فرصهن التنموية. فالتمكين النفسي ركيزة أساسية لكسر القيود الاجتماعية وتعزيز المساواة، وضمان مشاركة متكافئة وفعالة للمرأة. يُضاف إلى ذلك عدم وجود أجهزة ووسائل وأدوات بديلة تسهم في تمكين المرأة نفسيًا.

أسباب اقتصادية

يتزايد العنف في أثناء الأزمات الاقتصادية، فتستسلم المرأة للقهر لعدم قدرتها على الاستقلال المالي، وضعف الموارد، وصعوبة إيجاد تمويل، أو إنجاح المشروعات المستقلة، مع ضعف التدريب والتعليم والتأهيل، وانتشار الركود والتضخم.
ونتساءل: هل يمكن لحلم الدولة بالوصول إلى المرتبة الثلاثين عالميًا في مؤشرات المساواة أن يتحقق مستقبلًا؟

التوعية المفقودة

هناك أسباب ثقافية، تتجلى في تواجد وانتشار الصور النمطية في الدراما، في مقابل الصور المستحدثة المفزعة للعنف والبلطجة والتحرر، كصور البنات المدمنات والمنحرفات، والتي تُعرض في وسائل إعلام رجال الأعمال الجديدة. وهذه الوسائل تستثير العنف ضد المرأة في المجتمعات المنغلقة بشكل أكبر، على الرغم من أنها قصص غير واقعية وغير منطقية ولا تمثل الواقع.
يُضاف إلى ذلك عدم التصدي للموروث الشعبي السلبي المنتشر في القرى والعشوائيات والمناطق الشعبية.

الحلول التشريعية والتنفيذية

الإصلاحات التشريعية: تعديل واستحداث القوانين بهدف التمكين وإمكانية التطبيق، مع مراعاة الواقع الاجتماعي والثقافي الشعبي والمستجدات الرقمية.
الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية: تعزيز الشفافية، والتمكين الإداري، وتولي المناصب على أساس الكفاءة، وإدماج العدالة الاجتماعية في القرارات واللوائح والنظم.
الشراكة المتكاملة: بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات التربية والتعليم والثقافة والإعلام والدين، لضمان استدامة البرامج وفاعليته في تمكين المرأة، مثل برامج مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وبرامج تغيير الثقافة المجتمعية، والحملات المشتركة لكسر الصور النمطية.
الاستعانة بالخبرات: والاستفادة من نتائج الأدلة والدراسات لتحسين السياسات العامة والاقتصادية، وتحقيق المساواة وفق أهداف التنمية المستدامة لاستراتيجية ٢٠٣٠م.
تنفيذ الدراسات المسحية: بهدف تحسين السياسات في المناطق الأكثر معاناة.
إطلاق منصة رقمية وطنية: لتوثيق شكاوى العنف القائم على النوع الاجتماعي ومتابعتها إلكترونيًا من قبل الأجهزة المعنية.
إتاحة المعلومات والإحصاءات الدورية: وتبويبها لإفادة الباحثين والمجتمع المدني والجهات المعنية.
زيادة المبادرات الحكومية الناجحة: واستمرارها بهدف تمكين المرأة، مثل "شهادة الخاتم المصري للمساواة بين الجنسين" لتشجيع القطاع الخاص على تبني ممارسات تدعم المساواة.
تنفيذ المقترحات المتميزة: مثل التمويل المستدام بنسبة ٥٪ من ميزانية الدولة لمشروعات تمكين المرأة (مؤسسة "مصريين بلا حدود").

تفعيل الآليات الرقابية؛ لضمان جودة تطبيق القوانين

التوعية بالقوانين الجديدة: وتفعيل تطبيقها، مثل قوانين القوى العاملة لعام ٢٠٢١م، بتحديد الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها، وحماية حقوقهن.
صندوق الأمم المتحدة للسكان: دعم تطبيق قوانين مناهضة ختان الإناث، ودعم الناجيات من العنف والتحرش بتوفير خدمات صحية ونفسية وملاجئ آمنة.

التمويل الموجه

التركيز على التنمية الريفية: ومنح حزم تحفيزية وتمويلية للمرأة الريفية، مع إعفاءات ضريبية.
التوسع في مشروعات ريادة الأعمال: في المناطق المهمشة والشعبية والعشوائية.
التوسع في المبادرات: كبرنامج "مشروعك" الذي مكن ١٥٠ ألف امرأة من تمويل مشاريعهن الصغيرة (٢٠٢٠-٢٠٢٣م).
توفير منح خارجية: وتحفيز مشاركة القطاع الخاص والمدني، وتنظيم حملات التبرعات، وتخصيص جزء من ضرائب الملاهي.

التعليم والتدريب.. وحلم المساواة

تحقيق المساواة في فرص التعليم الجيد: في القرى والعشوائيات والمناطق الشعبية.
تمكين المعلمين: لتوفير أدوات تساهم في تفكيك الصور النمطية في المناهج التعليمية.
إصلاح التعليم جذريًا، وتحديث المناهج التعليمية بما يتماشى مع مبادئ المساواة ودمج مفاهيم النوع الاجتماعي واحترام الآخر، وذلك بدءًا من المرحلة الابتدائية.
الاستفادة من التجارب الناجحة: مثل تدريب ٥٠٠ ألف امرأة على مهارات الذكاء الاصطناعي (تجربة الأردن: منصة إدراك)، مع إمكانية تطبيقها على فتيات القرى والعشوائيات من خريجات الجامعات.

الثقافة والإعلام:

ترسيخ شعارات جديدة: مثل: "المساواة استثمار وطني"، و"تمكين المرأة خير لنا جميعًا.. من أجل التنمية"، و"التمكين يبدأ بك.. التمكين تنمية ووعي ذاتي"، و"قدرتك.. فرصتك تحمي نفسك وتغيري بلدك"، بهدف استنهاض قدرات المرأة وكسب تأييد المجتمع.
تسليط الضوء الإعلامي: على قصص النجاح الملهمة في مختلف المجالات، مثل المناصب القيادية والإدارية والسياسية والإبداع والفنون والإعلام والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا.
اليونسكو (٢٠٢٣م): تفعيل الدور الإعلامي لضمان قبول أوسع لمشاركة المرأة، ودعوة صناع القرار لتبني سياسات تعزز تمكين المرأة والمساواة، وبناء مؤسسات وطنية قادرة على مجابهة التحديات.
تأكيد أدوار المرأة: في حماية النسيج الاجتماعي وتماسك المجتمع (دراسة منى السيد وإجلال إسماعيل بعنوان "دور المرأة في الضبط الاجتماعي"، المجلة العلمية التجارية والبيئية، ٢٠٢٢م).
تنفيذ حملات توعية ناجحة وفعالة: مثل حملات مكافحة التحرش، وحملة "المرأة تصنع المستقبل".
دعم المنصات الرقمية للتوعية مؤسسيًا: لتحويل التغريدات إلى سياسات.

المجتمع.. من أجل تغيير الثقافة المجتمعية

تعزيز وتهيئة وتوسيع فرص مشاركة المرأة: في مختلف المجالات.
تأكيد مشاركة النساء: مع جميع فئات المجتمع وقادة الرأي.
إحداث تغييرات جذرية في الثقافة السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وإزالة العقبات التقليدية ومواجهة النظام الأبوي المنحاز إلى الرجل، وتوفير الموارد والبيانات والأدوات والبيئة التحفيزية، وتعزيز تمثيل المرأة في الهيئات السياسية لضمان التوزيع العادل للسلطة.
ترسيخ الحماية والردع الاجتماعي: في الشارع والمؤسسات.

بعد ٢٠ عامًا.. "القومي للمرأة" بالمنيا:
التحديات تتجدد.. وطموحنا يتجاوز البدايات

حوار: تريزا كمال

على مدار ما يقارب خمسة وعشرين عامًا منذ تأسيسه، يواصل المجلس القومي للمرأة جهوده الدؤوبة لتمكين المرأة المصرية وتعزيز دورها في شتى مناحي الحياة. وفي صعيد مصر، حيث الخصوصية الثقافية والاجتماعية تفرض تحديات فريدة، يبرز فرع المجلس بمحافظة المنيا كشاهد حي على مسيرة التغيير الإيجابي في أوضاع المرأة. في حوار ثري مع الدكتورة نجاح التلاوي، مقررة فرع المجلس القومي للمرأة بالمنيا، استعرضنا الإنجازات والتحديات والرؤى المستقبلية لعمل المجلس في المحافظة، وكيف استطاع أن يرسخ أقدامه ويحدث فرقًا ملموسًا في حياة نساء المنيا. كشف هذا الحوار مع الدكتورة نجاح التلاوي عن الجهود المضنية التي يبذلها المجلس القومي للمرأة في محافظة المنيا لتمكين المرأة وتغيير واقعها نحو الأفضل. وبين الإنجازات الملموسة والتطلعات الطموحة، يبقى الأمل معقودًا على استمرار هذه المسيرة المباركة لتحقيق المساواة الكاملة وفتح آفاق أرحب للمرأة المنياوية والمصرية على حد سواء.

وإلى نص الحوار..

للمجلس القومي للمرأة دور واضح وملموس في دعم المساواة، ولكن محافظة المنيا لها خصوصية. ما هو المختلف في المنيا؟

محافظة المنيا محافظة واسعة يسكنها سبعة ملايين مواطن، وتضم عشر مدن بخلاف القرى والنجوع. لذا، فإننا في المنيا نواجه واقعًا اجتماعيًا وثقافيًا فريدًا يتطلب نهجًا مخصصًا. تختلف التحديات والقضايا عن غيرها من المحافظات، حيث ترتكز الكثير من المبادرات على تفعيل دور المرأة في سياق المجتمع الريفي والتقاليد المحلية، مع الحفاظ على مبادئ العدالة والمساواة. لذلك، نحرص على تبني برامج تستجيب لهذه الخصوصية من خلال تعزيز الحوار والتواصل مع القيادات المحلية والأسر لتغيير بعض المفاهيم التقليدية بما يضمن تحقيق المساواة الحقيقية.

تنفرد المنيا بمشروع لمناهضة الهجرة غير الشرعية وتورط الأسر والشباب فيها.. ما تفاصيل هذا المشروع؟

لقد أطلق المجلس القومي للمرأة مشروعًا شاملًا وهو مشروع "معالجة الدوافع الاقتصادية للهجرة غير الشرعية"، والذي يُنفذ في المنيا ضمن عدد من المحافظات الأخرى. يستهدف المشروع توعية الأسر والشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية، ويشمل ورش عمل توعوية، وحملات إعلامية، واستشارات أسرية تساعد في إرشاد الشباب نحو فرص التعليم والعمل داخل الوطن.

كما نعمل على تعزيز القدرات المحلية وتوفير البدائل الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل فكرة الهجرة أقل جاذبية، مع تنسيق مستمر مع الجهات الأمنية والتنموية لضمان تطبيق الخطط على أرض الواقع. وبالفعل، تم تنفيذ ثلاثة تدريبات لأكثر من ١٢٥ سيدة على أعمال الفخار والحلي وتشكيل النحاس، ضمن مشروع "معالجة الدوافع الاقتصادية للهجرة غير الشرعية".

للمجلس القومي عمر وصل ٢٥ عامًا، فما التحديات والرؤى في الوقت الراهن وهل اختلفت عن ميعاد انطلاقه؟

بالفعل، نحتفل اليوم بمرور أكثر من عقدين على تأسيس المجلس، وهذه السنوات شهدت تطورًا ملحوظًا في دور المرأة بالمجتمع. تشمل التحديات الحالية مواجهة المفاهيم التقليدية التي لا تزال تقيد مشاركة المرأة، فضلًا عن الحاجة إلى مزيد من البنية التحتية الداعمة.

أما الرؤية، فهي أن نواصل توسيع نطاق برامجنا لتشمل المزيد من المناطق، مع تحديث الاستراتيجيات لتواكب التطورات الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن مسار الانطلاق كان طموحًا، فقد تطورت التطلعات لتشمل تحقيق تأثير أكبر وتعاون أوسع مع مختلف الجهات الفاعلة.

وضمن تلك البرامج، يبرز البرنامج التدريبي "تنمية الأسرة المصرية" المُفعل في عدد من المحافظات المصرية، ومنها محافظة المنيا. يهدف هذا البرنامج إلى توعية الأمهات الشابات والمقبلات على الأمومة بأسس التربية الصحيحة ورفض العادات السلبية والسيئة عند الأطفال، وبث القيم والمبادئ الأساسية.

كما يتضمن البرنامج التدريبي محاور عدة، من بينها تعريف القيم والمبادئ ودورها في بناء شخصية الطفل، واستراتيجيات التربية الإيجابية، والتواصل الفعّال مع الأطفال، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع المشكلات السلوكية بطرق بنّاءة، علاوة على أنشطة تفاعلية وورش عمل لتعزيز الفهم والتطبيق العملي للمحتوى المقدم.

كيف تتضمن برامج المجلس إشراك الرجال في أنشطته وبرامجه للنهوض بالمرأة، خاصة مع وجود صعوبات بسبب طبيعة الصعيد ومفاهيمه والمجتمعات الريفية؟

ندرك جيدًا أن إشراك الرجال في عملية تحقيق المساواة أمر أساسي لتغيير المنظومة الاجتماعية. لذا، نعمل على تنظيم لقاءات وورش عمل مخصصة للرجال، تركز على توضيح دورهم كشركاء في دعم حقوق المرأة وتعزيز التنمية الاجتماعية.

- **د. نجاح التلاوي: المنيا لها خصوصية.. ودمج الرجال سر نجاحنا في تغيير مفاهيم الصعيد**
- **"لا للهجرة غير الشرعية".. مشروعات حِرفية لسيدات الصعيد بدعم "القومي"**
- **"٣٠٪ رجال في برامجنا".. وننسج خيوط التمكين الاقتصادي لنساء المنيا**

كما نحرص على دمج الرجال في المشروعات في محافظة المنيا بنسبة ٣٠٪ من المشروعات، ويشمل هذا الإطار توعية المجتمع بضرورة التعاون والتكامل بين الجنسين لمواجهة التحديات المشتركة. هذا النهج يساعد في تخفيف الحواجز وتغيير التصورات السلبية، مما يساهم في خلق بيئة أكثر دعمًا للمرأة في قلب المجتمع الريفي والصعيد.

ما هي الملفات الأساسية التي يشغلها المجلس على أجندته في الوقت الراهن؟

في الوقت الحالي، يركز المجلس على عدة ملفات حيوية تتعلق بتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في جميع المجالات. نعمل على تحديث البرامج التدريبية والتعليمية، وتعزيز الدعم القانوني والاقتصادي للمرأة، ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضدها، بالإضافة إلى تعزيز الحوار المجتمعي لتفعيل دور المرأة كعنصر فاعل في التنمية الوطنية.

كما نعمل في الوقت الحالي في إطار التوعية الأسرية؛ حيث نظم الفرع برنامجًا تدريبيًا بعنوان "تنمية الأسرة المصرية"، استهدف ١٥ سيدة على مدار ثلاثة أيام، بهدف توعية الأمهات الشابات والمقبلات على الأمومة بأسس التربية السليمة، والتعامل مع المشكلات السلوكية للأطفال بأساليب علمية.

كما نفّذ فرع المجلس القومي للمرأة في محافظة المنيا عددًا من الدورات التدريبية المتخصصة، منها خمسة تدريبات لستين سيدة على الأشغال اليدوية، شملت المكرمية، والكروشيه، والإكسسوارات، والخياطة، والتطريز.

وتستمر فعاليات مبادرة "إحنا معاكم" تحت شعار "دعمنا حق ودمجنا واجب" بمراكز المنيا، وسمالوط، وأبو قرقاص، وملوي، بالتعاون مع مديرية الشباب والرياضة وكيان "سند شباب الصعيد"، وذلك في عدد من القرى. حيث تم تنفيذ أربع ندوات توعوية للشباب والأطفال حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقًا للقوانين والاتفاقيات الدولية، مع تسليط الضوء على القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ وآليات تسوية حقوق ذوي الإعاقة، فضلاً عن التأكيد على قيم المواطنة وقبول الآخر. بالإضافة إلى استخراج بطاقات الرقم القومي للسيدات ضمن مبادرة "بطاقتك حقوقك" بالتعاون مع إدارة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية.

هل لوحظ انخفاض فعلي في معدلات البطالة بين الإناث؟

نعم، هناك مؤشرات إيجابية تظهر انخفاضًا ملحوظًا في معدلات البطالة بين النساء، وذلك بفضل السياسات والبرامج التمكينية التي نفذناها على مستوى الدولة. ومع ذلك، ما زال الطريق طويلاً لتحقيق تكافؤ الفرص بشكل كامل، خاصة في المناطق التي تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية أكثر تعقيدًا.

وفي هذا الإطار، أود أن أحدثكم عن البرنامج التدريبي "تحويشة"، وهو برنامج للادخار والإقراض الرقمي، بمشاركة ١٨٠٠ متدربة من مراكز أبو قرقاص والمنيا وسمالوط وبني مزار، ضمن برنامج الشمول المالي التابع للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، والذي يأتي في إطار المبادرة الرئاسية "مبادرة بداية جديدة لبناء الإنسان" والمبادرة الرئاسية "حياة كريمة".

من وجهة نظرك، ما أبرز التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في سوق العمل وفي الحياة الاجتماعية الحالية؟

لا شك أننا قطعنا مسافة كبيرة من التوعية والنجاح عبر العقدين الماضيين، وعلينا أن نستمر، لأنه ما زالت المرأة تواجه تحديات عدة، من أبرزها الاستمرار في التصدي للمفاهيم التقليدية التي تقيد مشاركتها في عدد من القرى النائية، مع الحاجة إلى تعزيز الوعي بحقوقها ومهاراتها خاصة الفتيات الصغيرات، والتوسع في ريادة الأعمال. كما أن التكامل بين الأسرة وسوق العمل يتطلب سياسات متكاملة تساعد على خلق بيئة مواتية لتحقيق التنمية الشاملة.

ما هي رؤيتك المستقبلية للمرأة المصرية، وبالأخص المرأة المنياوية، في المرحلة القادمة؟

أحلم بمستقبل تزدهر فيه المرأة المصرية في كل مجالات الحياة، حيث تُتاح لها فرص متساوية تمامًا وتتحقق المساواة الفعلية بين الجنسين.

وفي محافظة المنيا تحديدًا، نطمح لرؤية تغير ملموس يُظهر تقدم المرأة في التعليم والعمل والمشاركة المجتمعية والتوسع في مشروعات وتدريبات ريادة الأعمال للسيدات والفتيات، ودعم ومساعدة أكبر لرائدات الأعمال والمبتكرات لتحويل أفكارهن وابتكاراتهن إلى حلول قابلة للتطبيق، تسهم في حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠. بحيث تصبح المرأة المنياوية قدوة للأجيال القادمة في التحدي والإبداع.

- باب جديد يحرره مجموعة من شباب الصحفيين،
- يستلهمون من خلاله ذكريات الماضي، شخصياته وأحداثه،
- حتى نستفيد في الحاضر ونحن نتطلع إلى المستقبل.

الصحافة في زمن الفراعنة

البدايات الأولى للتوثيق والإعلام

قد لا تكون الصحافة بالمفهوم الحديث موجودةً في زمن الفراعنة، لكنها وُلدت هناك بشكلها البدائي من خلال وسائل التوثيق والنقش التي استخدمها المصريون القدماء لنقل الأخبار والأحداث. فقد اعتمد الفراعنة على الكتبة المهرة، الذين كانوا يحتلون مكانة مرموقة في المجتمع، لتسجيل كل ما يجري في الدولة، من انتصارات حربية، وأحداث سياسية، واحتفالات دينية، وحتى تفاصيل الحياة اليومية.

كانت المعابد والمقابر، وجدران المعالم الكبرى –مثل معبد الكرنك ووادي الملوك– بمثابة "صفحات" تُسجَّل عليها الأخبار. واستُخدمت اللغة الهيروغليفية والهيراطيقية لتدوين هذه الرسائل، مما يجعلها شكلًا من أشكال الإعلام البصري الذي يصل إلى عامة الشعب والمتعلمين على حد سواء.

كما كانت تُستخدم برديات لتوثيق الرسائل الملكية، والقوانين، والمراسلات الإدارية، وبعضها يشبه النشرات الرسمية أو التقارير الإخبارية. ومن أشهر هذه الوثائق، بردية "إيبور" التي وصفت حالة الاضطراب والانهيار المجتمعي في فترة من الفترات، مما يجعلها شاهدة على تطور مبكر لفكرة الصحفي الناقل للواقع.

هكذا، يمكن اعتبار أن الصحافة في عصر الفراعنة كانت موجودةً بطريقةٍ تتناسب مع أدوات عصرهم، ممثلةً في الكتبة والنقوش، مما يدل على وعي مبكر بأهمية الإعلام وتوثيق الحقيقة ونقلها للأجيال.

"بمناسبة ذكرى رحيله الـ "٤٨"

رحلة العندليب الأسمر: قصة شغف وإبداع

كتبت: سارة أحمد

يُعتبر الفنان عبد الحليم حافظ واحدًا من أبرز نجوم الغناء في العالم العربي، خاصة وأنه ترك خلفه بصمة لا تُنسَى في تاريخ الموسيقى.

ولد عبد الحليم حافظ في ٢١ يونيو عام ١٩٢٩م باسم عبد الحليم علي شبانة في قرية الحلوات بمحافظة الشرقية.

التحق العندليب الأسمر بمعهد الموسيقى العربية وتخصص في قسم التلحين، حيث كان يُعرف بموهبته الفريدة وصوته العذب، واكتشف موهبته الإذاعي الشهير حافظ عبد الوهاب الذي اقترح عليه تغيير اسمه الفني إلى عبد الحليم حافظ.

وكانت أغنيته الأولى "صافيني مرة" لكنها لم تحقق نجاحًا كبيرًا في البداية إلا أن الإصرار والموهبة جعلاها من الأغاني المميزة لاحقًا.

شارك العندليب في ١٦ فيلمًا سينمائيًا من أشهرها: أبي فوق الشجرة، الوسادة الخالية، ويوم من عمري، بنات اليوم.

• ظاهرة فنية استثنائية استطاعت أن تجمع بين الإحساس المرهف والصوت العذب والأداء الصادق

عانى عبد الحليم من مرض البلهارسيا الذي أثر على صحته طوال حياته، وكان سببًا في وفاته.

ترك العندليب إرثًا غنيًا يضم أكثر من ٢٠٠ أغنية ومن أشهرها قارئة الفنجان، أي دمعة حزن، جانا الهوى.

رحل العندليب الأسمر في ٣٠ مارس عام ١٩٧٧م من عمر يناهز "٤٧" عامًا.

عبد الحليم حافظ لم يكن مجرد مطرب أو ممثل بل كان ظاهرة فنية استثنائية استطاعت أن تجمع بين الإحساس المرهف والصوت العذب والأداء الصادق، وهو قصة كفاح وشغف ألهمت الملايين.

صناعة النحاس..

موهبة وعلم وفن

إعداد وتصوير: عنان ميهوب

- تقليد عريق يعود إلى العصور الفرعونية حيث استخدمه المصريون القدماء لتزيين المعابد والمقابر
- تطور في العصر الإسلامي ليصبح الفن الرئيس في تزيين القصور والمتاحف
- أبرز أدوات النقش على النحاس: أقلام النقش، المطارق، السندان

فن النقش على النحاس في مصر هو تقليد عريق يعود إلى العصور الفرعونية، حيث استُخدم لتزيين المعابد والمقابر، مما يعكس تاريخًا حضاريًا غنيًا ومهارات فنية عالية.
وتطور هذا الفن في العصر الإسلامي ليصبح الفن الرئيس في تزيين القصور والمتاحف، وأصبح له مدارس تُدرس إلى اليوم.

المرحلة الأولى من فن النقش على النحاس

وهي تُعتبر من أهم المراحل الذي يقوم بها الصانع وهو يرسم أشكالًا هندسية بدقة عالية، وهذه الأشكال تعود للعصر الإسلامي الذي ازدهر به هذا الفن.
أدوات النقش على النحاس متنوعة ومتخصصة وتعتمد على نوع النقش المُراد إجراؤه والتفاصيل المطلوبة، وهذه الأدوات تُصنع بشكل خاص ودقيق لهذه المهنة، وهي أقلام النقش، المطارق، السندان، وهذه هي الأدوات المستخدمة في النقش على النحاس.

المرحلة الثانية

هي مرحلة تنفيذ التصميم الذي رُسِم بطريقة هندسية دقيقة، وتُعد هذه المرحلة هي أدق وأصعب المراحل لأنها تدل على دقة وحرفية الصانع.

المرحلة الثالثة

هي مرحلة الانتهاء من النقش على القطعة وبداية تشكلها لتأخذ الشكل النهائي لها.

المرحلة الأخيرة

بعد أن أخذت القطعة الشكل النهائي لها أصبحت قطعة في منتهى الإبداع، وتُسمى هذه المرحلة مرحلة العرض ليتهافت عليها السائحون لشرائها بالمئات بل بآلاف الجنيهات.

المنتجعات الشتوية في مصر..

عندما كانت حلوان وأسوان قبلة الأثرياء الأوروبيي

كتب: عبد الرحمن إبراهيم

• كيف كانت هذه المدن وجهة للأوروبيين للاستشفاء والسياحة في القرن الـ١٩ وأوائل الـ٢٠؟

في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانت مصر وجهة شتوية مفضلة للأثرياء الأوروبيين الباحثين عن الاستشفاء والسياحة. وسط هذه الوجهات، برزت مدينتا حلوان وأسوان كمنتجعات علاجية ذات شهرة عالمية، بفضل مناخهما الجاف وخصائصهما العلاجية.

تقع حلوان جنوب القاهرة، وذاعت شهرتها في أواخر القرن التاسع عشر كمركز علاجي بفضل عيونها الكبريتية التي اكتشفت في العهد الروماني وأُعيد اكتشافها في العصر الحديث. مع اهتمام الخديو إسماعيل بالمدينة، أُنشئت حمامات حلوان الكبريتية عام ١٨٩٩م، والتي جذبت الأوروبيين، وخاصة المرضى الذين يعانون من أمراض الروماتيزم والجهاز التنفسي. بُنيت في حلوان فنادق فاخرة لاستقبال السائحين، وكان فندق جراند أوتيل من أبرزها. كما أنشئت حدائق واسعة مثل حديقة حلوان العامة لتكون متنزهًا صحيًا للزوار.

اما أسوان عاصمة الشتاء الأوروبية على ضفاف النيل، تميزت أسوان بمناخها الجاف الذي جعلها وجهة مفضلة لمرضى السل والأمراض التنفسية. كانت المدينة تجذب الطبقة الأرستقراطية البريطانية، حيث أوصى الأطباء البريطانيون مرضاهم بقضاء الشتاء هناك. وازدهرت السياحة في أسوان مع إنشاء فندق كتراكت عام ١٨٩٩م، الذي استضاف شخصيات بارزة مثل ونستون تشرشل وأغاثا كريستي، التي كتبت جزءًا من روايتها "جريمة في قطار الشرق السريع" هناك. كما ساهم إنشاء السد القديم في تدفق الأوروبيين إلى المدينة.

ومن ناحية الازدهار والسياحة النيلية إلى جانب الاستشفاء، كانت الرحلات النيلية بين القاهرة وأسوان جزءًا أساسًا من تجربة السياح، حيث كانت المراكب الملكية والسفن البخارية الفاخرة تحمل النخبة الأوروبية في رحلات ساحرة على النيل، مرورًا بالمعابد المصرية القديمة.

مع التغيرات السياسية والاقتصادية في منتصف القرن العشرين، وانتهاء الهيمنة الأوروبية على السياحة في مصر، تراجعت شهرة حلوان وأسوان كمنتجعات شتوية للأثرياء الأوروبيين. لكن لا تزال هذه المدن تحتفظ بتراثها العلاجي والسياحي، مع إعادة إحياء بعض مرافقها لتناسب العصر الحديث.

ورغم هذا التراجع، لا تزال حلوان وأسوان تحتفظان بجاذبيتهما الفريدة، حيث تحاول مصر في السنوات الأخيرة إحياء السياحة العلاجية عبر تطوير البنية التحتية لهذه المناطق. وبدأت مشاريع جديدة لإعادة تأهيل الحمامات الكبريتية في حلوان، وتطوير الفنادق الفاخرة في أسوان، وإدراج السياحة العلاجية ضمن الخطط الترويجية للقطاع السياحي.

كانت حلوان وأسوان ذات يوم ملاذًا شتويًا للأثرياء الأوروبيين، حيث اجتمع فيهما الجمال الطبيعي والمناخ المثالي مع العلاج والاستجمام. واليوم، لا تزال هذه المدن تحتفظ بجاذبيتها، لكنها تنتظر استثمارًا أوسع لإعادة إحياء مجدها كوجهات استشفائية عالمية.

د. سامية قدري

سلسلة السيولة

سلسلة

السيولة أو مجموعة السيولة، كما يميل البعض إلى تسميتها، هي مجموعةٌ من المُصطلحات التي صكّها عالم الاجتماع البولنديُّ "زيجمونت باومان" والذي سعى من خلالها إلى تحليل كافة الأوضاع الاجتماعية التي اجتاحت العالم مُنذُ ظهور العولمة، تلك العملية التي حولت العالم من الحداثة الصلبة (كما يُسميها)، وهي الحداثة التي بدأت مُنذُ عصر الأنوار في أوروبا في القرن الثامن عشر إلى الحداثة السائلة Liquid Modernity وهي المرحلة التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وتنامت وتصاعدت وتيرتها خلال تسعينيات القرن العشرين واستمرت حتى وقتنا الحالي. ويُعرف باومان السيولة بأنها: "حالة مُستمرة من إذابة وتمييع مجموعة كبيرة من الكيانات والبُنى الاجتماعية، والروابط الإنسانية، والنماذج السلوكية، والأخلاق والقيم... إلخ". وتأتي إذابة هذه الكيانات عن طريق التحديث المُستمر لها، التحديث الوسواس القهري، حسب وصفة الذي لا يجعل هُناك حالة نهائية في الأفق، ولا هدف نسعى الوصول إليه. بمعنى آخر، فإن الحداثة الصلبة هي مرحلة الإنتاج والتطور الذي تتحكم فيه الدولة وتكبح جماح الأفراد لصالح المجموع. أما مرحلة السيولة هي تخلي الدولة عن هذا الدور، وفتح السوق الرأسمالي الحر، والاستهلاك والتحديث المُستمر الذي لا غاية له إلا مزيد من الاستهلاك والإشباع اليومي والمؤقت للرغبات.

وتتكون سلسلة السيولة من ثمانية مفاهيم ناقشها باومان في ثمانية كُتب ليوضح لنا مجالات السيولة وهي: الحداثة السائلة، والحب السائل، والحياة السائلة، والأزمنة السائلة، والأخلاق السائلة، والخوف السائل، والمراقبة السائلة وأخيرًا، الشر السائل. وسوف أُقدم للقارئ العزيز عبر ثمانية مقالات هذه السوائل الثمانية، أو الكُتب الثمانية، بشرح مُبسط لكي يُمكننا أن نعي ونفهم العالم الذي نعيش فيه.

(٣)

الحياة السائلة

يُعد كتاب الحياة السائلة، هو الكتاب الثاني في سلسلة السيولة، ويذهب "باومان" في مُقدمة الكتاب بأن ثمة علاقة وطيدة

بين الحياة السائلة والحداثة السائلة؛ فالحياة السائلة نحياها عادةً في مُجتمع سائل، وهو مُجتمع تتغير فيه الظروف التي يعيشها أعضاؤه لسرعة لا تسمح باستقرار أبنائهم في عادات وأعمال مُنتظمة. وهكذا تتغذى سيولة الحياة على سيولة المُجتمع، وتستمد طاقتها وحيويتها منه، والعكس صحيح. كما أن الحياة السائلة، تمامًا مثل المُجتمع الحديث السائل لا يُمكن أن تحتفظ بشكلها ولا تظل على حالها وقتًا طويلًا.

إن الحياة السائلة، باختصار، هي العيش في زمن حديث سائل، هي الحصار الذي يُحيط بالأفراد في كُل أوجه حياته بدءً من الوعود بتحقيق الاحتياجات وصولًا إلى سلب ثقته بذاته. كيف تظهر تجليات الحداثة في أحوالنا اليومية، وفي خياراتنا الحياتية وفي مشاعرنا، وما يمر بنا من أزمات. ففي ظل الحياة السائلة، تهبط المعاني من سموها لتسكن دائرة السوق (الاستهلاك) وتغدو سلعًا. وتُصبح مُهمة البحث عن المعنى مُهمة شاقة، حيثُ الترحال المُستمر بين محطات العمل، ومحطات العلاقات، ذلك الترحال الذي يخلق غربة لدى الفرد لا يُمكن تجاوزها؛ فهي تترك وراءها شعورًا بالحزن غير المفهوم، حُكم السعادة في العالم المفتوح، وأحيانًا تغدو الخيارات المفتوحة أكثر إرباكًا من الخيارات المُحددة.

يُركز باومان على الحياة في المُدن وكيف تؤثر تلك الحياة على حياتنا اليومية، وكيف أن العلاقات في ظل الحياة الحديثة داخل المُدن أكثر صور الاضطراب شيوعًا وأشدها إزعاجًا وأخطرها تجسيدًا له. لذلك يؤكد باومان على ضرورة التماسُك الاجتماعي، وخلق وعي اجتماعي وأهداف للمسئولية الاجتماعية، ومهارات التعامل مع الآخرين، وفتح المجال العام للحوار والتعايُش المُتبادل، بدلًا من صعود المجال الشخصي (الفردي)، والتعامل مع الصراعات الحتمية في كُل حياة مُشتركة، لأن الحياة المُشتركة هي سمة الإنسانية.

إن الحياة السائلة كذلك، حياة محفوفة بالمخاطر يحياها المرء في حالة من اللايقين الدائم. وأشد هاجس يُساور المرء في تلك الحياة هو الخوف من أن تأخذه على حين غرة، ومن الفشل في اللحاق بالمُستجدات المُتسارعة، ومن تخلف عن ركب السائرين ومن إغفال تاريخ نهاية الصلاحية، ومن الاحتفاظ بأغراض مهجورة. فالحياة السائلة سلسلة من البدايات الجديدة، لذا فإن النهايات السريعة المؤلمة، التي لولاها لكانت البدايات الجديدة خارج طوق الفكر، هي عادة أصعب لحظات الحياة السائلة وأوجعها. وهكذا، فإن تعلم أسبقية التخلص من الأشياء على تملكها صار أحد فنون الحياة الحديثة السائلة، وإحدى المهارات اللازمة لممارستها.

في المُجتمع الحديث السائل، تستحوذ صناعة التخلص من النفايات على المواقع القيادية في اقتصاد الحياة السائلة. ويقوم بقاء الأفراد في ذلك المُجتمع ورفاهيتهُم على السرعة التي يتم بها إرسال البضائع والمُنتجات إلى عالم النفايات، علاوة على السرعة والكفاءة في التخلص منها. في ذلك المُجتمع، لا يسلم شيء من قابلية التخلص بعد الاستعمال، فما من شيء يُمكنه أن يمكُث في ذلك المُجتمع أطول من مدة الترحيب به. كذلك لا يُمكن أن تتوقف الحياة، في مُجتمع حديث سائل، عن الحركة الدائبة. فلابد لها من أن تعكُف على التحديث وإلا ستفنى.

إن الأفق المثالي للذين يعيشون في الحياة السائلة سيكون مدينة اسمها يوتروبيا **Eutropia**، أي طلاقة الحركة، وهي إحدى المُدن الخفية، ففي هذه المُدن عندما "يستحوذ على أحدهُم الملل والضجر ولا يستطيع أن يتحمل وظيفته وأقرباءه ومنزله وزوجته"، ينتقل إلى أقرب مدينة، ويحصل فيها على وظيفة جديدة، ويتخذ زوجة جديدة، ويرى منظرًا جديدًا عندما يفتح النافذة، ويقضي وقته في مُتسع مع أصدقاء جدد، ويخوض في ثرثرة جديدة.

إن التحلل من قيود العلاقات وإمكانية فك الارتباط هُما دليل أهل هذه المُدن في كُل علاقة يدخلونها، وفي كُل ارتباط يشرعون فيه. أما غيرهم من المشاركين في اللعبة ممن يرغمون على اللعب، أي لا يحبون، ولا يقدرون على التنقل الدائم، ولا الحركة الدائبة.

الحياة السائلة إذًا، هي حياة استهلاكية تجعل من العالم، بكُل أحيائه وجماداته موضوعات للاستهلاك. نفقد نفعها بمُجرد استخدامها، فتفقد سحرها وجاذبيتها وإغرائها. وتتشكل معايير تقييم الأفراد وفق قُدرتهم على الاستهلاك، أي أنه كُلما استهلكت ارتفعت قيمتك، فإن الفرد يقبع تحت الحصار من قبل كُل الأحوال التي تمنيه بالحرية، ولكنها في الحقيقة تُحاصره بخلق الاحتياج، ويظهر معنى جديد للشهادة، كتجلٍّ آخر للحياة السائلة، فقد كان الشهيد هو الشخص الذي يموت من أجل قيمة معنوية، أما في الحياة السائلة يتحول إلى البطل الذي يُضحي من أجل المكاسب المادية. وهنا يُصبح البطل الاستهلاكي أو المُستهلك أكبر قيمة من الشهيد.

ما هو المخرج إذًا، يرى باومان أن عودة الجماعة التراحمية وتقديم تصورات للاقتصاد الأخلاقي، ونظرية أخلاقية تحترم طبيعة الإنسان ككائن اجتماعي هو المخرج. يحتاج المرء كذلك إلى إدراك القيم العامة المُشتركة، وإلا صارت المواطنة فعلًا من أفعال شراء السلع وبيعها، لا فعلًا من الأفعال التي تزيد رقعة الحريات والحقوق من أجل ضمان كرامة وحرية وعدالة للبشر.

الرجل والمرأة واحد

لأنه لا فرق بين ذكر وأنثى

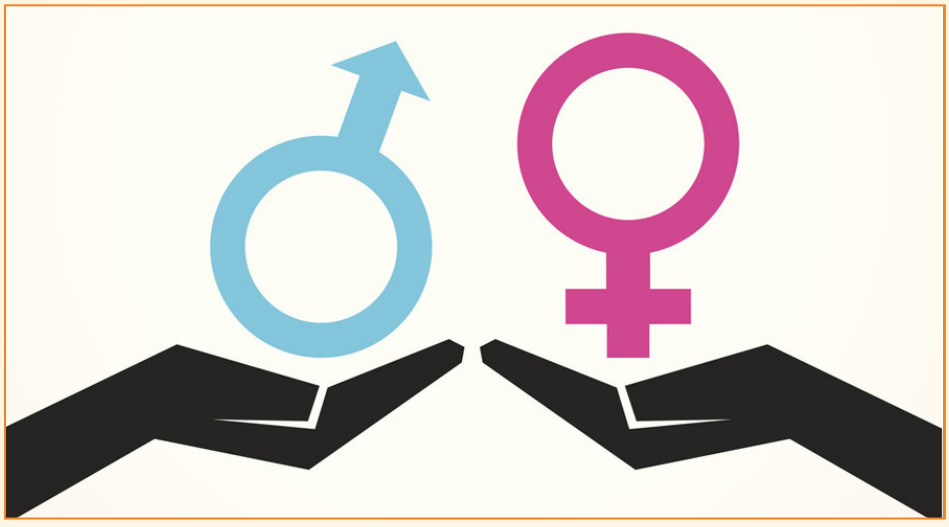

رسالة نور

يكتبها:
د. رامي عطا صديق

في كثير من أعدادها اهتمت مجلة (رسالة النور) بالمرأة، من حيث طرح موضوعاتها ومناقشة قضاياها وهمومها ومشكلاتها، فضلًا عن الاحتفاء بها بين الحين والآخر..

في عدد شهر مارس ١٩٥٨م، هنأت المجلة الأمهات بمناسبة عيد الأم، الذي كان عيدًا حديثًا في ذلك الوقت، حيث كان الاحتفال به قد بدأ في عام ١٩٥٦م، فجاء على ظهر غلافها الأمامي "رسالة النور تقدم أطيب التهاني إلى جميع الأمهات بمناسبة عيد الأم. كل عام وأنتن بخير".

اذهبي إلى الطبيب

وكانت المجلة تقاوم لجوء البعض إلى الدجل والخرافات وأعمال السحر والشعوذة، ففي عدد شهر يونيو ١٩٥٨م، وفي عمود "للنساء فقط" وكان يحرره رأفت حليم، جاء تحت عنوان "مطلوب نسل": "سيدتي، هل لكِ رغبة في النسل؟ الأطفال بركة كبيرة من عند الرب"، ثم يستكمل الكاتب مقاله بشيء من السخرية فيقول "إذا أردتِ إنجاب أطفال فاذهبي يوم الجمعة إلى حقل الشيخ عويس القريب من ملوي. سترجعين إلى منزلكِ وأنتِ حامل. إذ لم ينفع حقل الشيخ عويس فتمشي خطوة ونص لبلدة الشيخ عبادة. هناك بئر اشربي من البئر! بالتأكيد أيضًا ستحملين! وإذ لم تنفع بئر الشيخ عبادة فأنصحكِ أخيرًا أن تتحملي التعب واذهبي لدير أبو حنس شرق البحر حيث يوجد هناك كومة من الرمال تجرين عليها".

ثم يعود الكاتب ليتحدث بجدية فيقول "سيدتي لا فائدة من هذه الخرافات. اذهبي للطبيب لمعرفة السبب! حقل الشيخ عويس وبئر الشيخ عبادة ورمال دير أبو حنس كلها خرافات. الخرافات تغضب الله. ولاحظي، قد لا يكون العيب فيكِ، ربما يكون المانع في زوجكِ".

احترام الأم والزوجة

ومن جانبه اهتم القس صموئيل حبيب، مؤسس مجلة "رسالة النور" والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، بمسألة تحسين الآداب والأخلاق، ففي عدد شهر أغسطس ١٩٥٨م كتب مقالًا في باب "أفكار"، عنوانه "درس في الآداب العامة"، قال فيه: "نريد تحسين الآداب العامة في الريف. نريد الريف يعرف أفضل الآداب. وكيف يتعامل الرجل مع الرجل، والرجل مع المرأة، وهكذا. في الريف يحترم الصغير الكبير. يحترم الولد أباه احترامًا كبيرًا. ولكنه لا يحترم أمه. ولهذا تأتي الأم إلى الأب وتقول له: "كلم

احترام الأم كاحترام الأب..

والمرأة ليست أقل احترامًا من الرجل

المرأة شريفة كالرجل،

مُحترمة كالرجل، لهذا يجب أن نحترمها

ابنك فلان بشدة علشان يعمل كذا وكذا". فيتكلم الأب بشدة والابن يطيع".

وهو يضيف "نريد الأولاد والبنات أن يتعلموا طاعة الأب والأم... واحترام الأم كاحترام الأب. ليست المرأة أقل احترامًا من الرجل. الرجل والمرأة واحد، لأنه لا فرق بين ذكر وأنثى. ليست المرأة أشر من الرجل. المرأة شريفة كالرجل، مُحترمة كالرجل، لهذا يجب أن نحترمها. والرجل في الريف ينادي زوجته قائلًا: "يا أم فلان"، وهي تخجل أن تناديه باسمه، فتقول له: "يا أبو فلان". لماذا لا تنادي المرأة زوجها باسمه، وهو يناديها باسمها. ولماذا يقول الرجل عن زوجته: "الجماعة في البيت" أو "الجماعة طلعوا". لماذا لا يقول زوجتي؟".

وعند كاتبنا أنه "يظن الرجل أنه حِمش إن كان شديدًا على زوجته! يظن أنه حِمش إن كان يضرب زوجته! يظن أنه حِمش إن كان لا يقبل نصائح زوجته وأفكارها. فهل هذا حِمش؟ أو وقح؟..".

وفي عدد آخر، سبتمبر ١٩٥٨م، تحت عنوان "درس آخر في الآداب العامة"، تساءل القس صموئيل حبيب: "من هو الرجل الحِمش؟ هل هو الرجل الذي يحتقر زوجته أم هو الذي يحترم زوجته؟". وهو يوصي الرجل قائلًا: "أكرم زوجتك. عاملها باللطف. شاورها في كل شيء".

ويحكي "قال لي رجل في قرية ما: "كل ما سمعته كلام الحريم. لا تسمع لكلام الحريم. الأمر هنا للرجال". فقلت: "لماذا لا نسمع لكلام الحريم؟ هل الحريم أحقر من الرجال؟ إن الله يعتبر الرجال والحريم واحد لا فرق". يجب أن نظهر احترامنا للمرأة أمام الناس. يجب أن نعطي المرأة المكان الأول. عندما تذهب مع زوجتك في زيارة، يجب أن تسيرا معًا. لا تسير أنت أمامها وهي خلفك كأنها خادمتك. سيروا معًا- أنت وزوجتك وأولادك وبناتك. عندما تجهز زوجتك الطعام، قل لها: "طعامك لذيذ". وعندما تخدمك خدمة ما، قل لها: "أشكرك". وعندما تطلب منها شيئًا، قل لها: "من فضلك".

ويضيف "الآداب العامة لاحترام المرأة لازمة وضرورية. احترمها حتى تحترمك هي. لا ترفع صوتك وأنت تتكلم معها... ولا يجب أن ترفع هي صوتها وهي تتكلم معك... الهدوء... والاحترام... واللطف هم شعار المعاملة بين الرجل والزوجة- المعاملة التي أساسها المحبة المقدسة الطاهرة العميقة".

دفاع عن المرأة

وتحت عنوان "هل المرأة لغز؟ أم من الشيطان؟"، نوفمبر ١٩٥٨م، أشار القس صموئيل حبيب إلى بعض ما تعانيه المرأة من ترسيخ صورة ذهنية نمطية وسلبية.

"يقولون إن المرأة لغز. ويقولون أيضًا إن الرجل الذي يفهم المرأة رجل حكيم. وقلائل من الرجال يفهمون المرأة. ويقولون إن المرأة سر الإجرام. ولا توجد جريمة لا تكون المرأة فيها. ويعتقدون أن المرأة هي الدافع لكثير من جرائم السرقة والقتل وغير ذلك. ويقولون إن المرأة من الشيطان. أغلق عليها الباب لئلا تفسد. ضع عليها رقيبًا لئلا تلقي نفسها بين يدي الشيطان".

ثم إنه ينتفض صارخًا "حرام... حرام... ليست المرأة لغزًا. وليست سر الإجرام. وليست من الشيطان. ولكن المرأة ملاك طاهر. إن كانت هناك امرأة فاسدة، ليس معنى ذلك أن كل النساء شريرات. وإن كانت حواء سبب سقوط آدم، فآدم ليس بريئًا. لقد رضي أن يأكل من الشجرة ولم يرفض. أكل آدم وهو مسرور وراض. المرأة ملاك طاهر، عاملها بالحسنى. ثق فيها ولا تغلق عليها الأبواب".

من يصلح للحياة؟

وفي نفس المقال تساءل الكاتب "من هي المرأة التي تصلح للحياة؟"، ثم هو يجيب قائلًا "ليست هي المرأة الكسول، التي لا تعمل. وليست هي المرأة الخجول التي تخجل كثيرًا. ولكنها هي المرأة التي تحب الناس، وتحب خدمة الآخرين. انتهى الوقت الذي كان فيه خجل المرأة وعدم ظهورها علامة من علامات الحسن والجمال".

وتساءل أيضًا "من هو الرجل الذي يصلح للحياة؟ ليس هو الرجل الذي يتكلم كثيرًا عن نفسه. وليس هو الرجل الذي يظن أنه أفضل من غيره. وليس هو الرجل الذي ينتقد غيره. ولكنه هو الرجل الذي يحب الجميع ويكرم الجميع".

المرأة ليست لغزًا. وليست سر الإجرام.

وليست من الشيطان. ولكن المرأة ملاك طاهر

المساواة قضية وطن

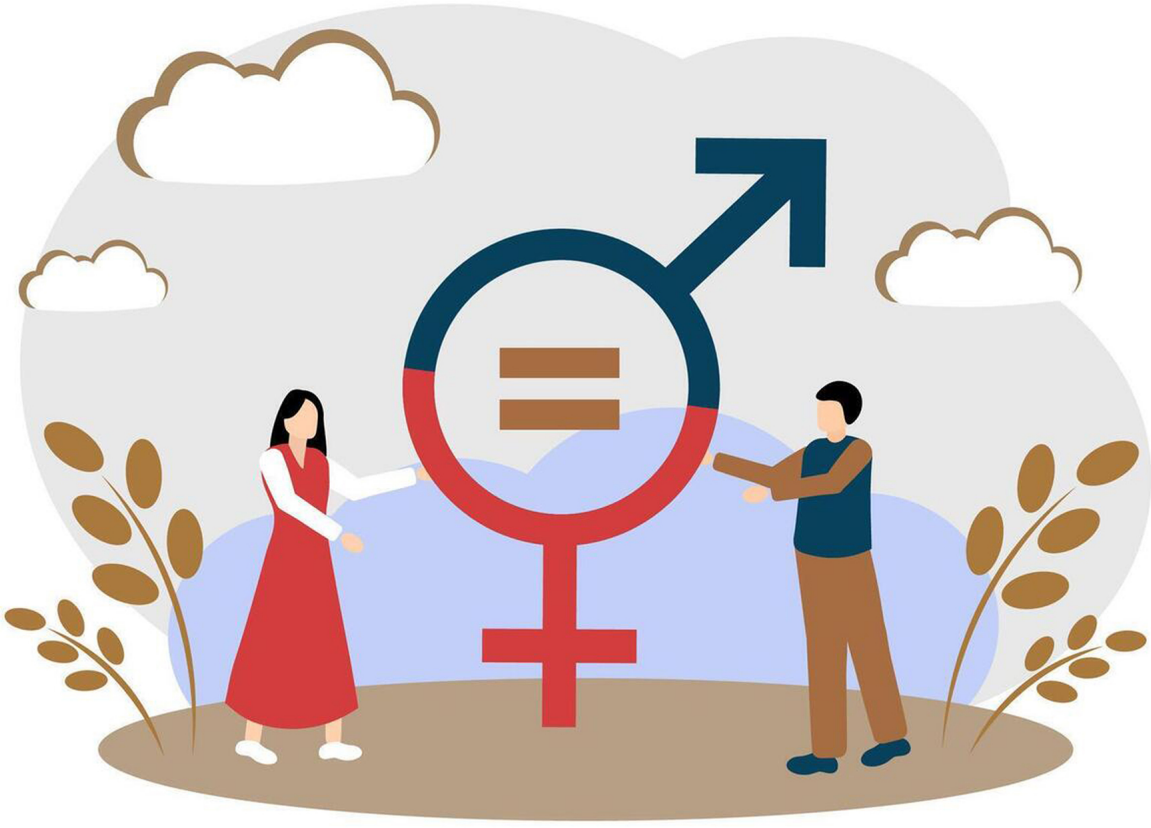

المساواة بين الجنسين في مصر:

ركيزة النمو الاقتصادي وإنجازات نحو المستقبل

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي -
النزهة الجديدة - القاهرة - مصر

العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة

التليفون: 002 02 2262 1425 /6/7/8

البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg

www.ceoss-eg.org

/ceoss